

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة/الدراسات العليا

رسالة ماجستير بعنوان :
أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإسلامية على المحتوى
المعلوماتي للقوائم المالية لبنك الكويت الدولي
(دراسة حالة)

**The Impact of Enforcement The International Accounting Standards
And Islamic on Informational Content of The Financial Statements of
Kuwait International Bank**

(Case Study)

إعداد الطالبة:

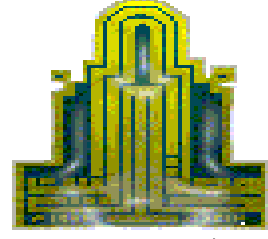
أسيل إبراهيم عبدالجليل إبراهيم

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد رحاحلة

٢٠١٣/٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة/الدراسات العليا

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإسلامية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
لبنك الكويت الدولي

(دراسة حالة)

The Impact of Enforcement The International Accounting Standards
And Islamic on Informational Content of The Financial Statements of
Kuwait International Bank

(Case Study)

إعداد الطالبة:

أسيل إبراهيم عبد الجليل إبراهيم

الرقم الجامعي

١٠٢٠٥٠٤٠٠٦

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

..... أ.د. محمد ياسين رحاحلة (مشرفاً ورئيساً)

..... أ.د. وليد زكريا صيام (عضواً)

..... د. سيف عبيد الشبيل (عضواً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية إدارة
المال والأعمال في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ / ٢٠١٣

الإهداء

أهدي ثمرات عملي إلى بلدي الحبيب "الكويت"، وإلى صاحب السمو الشيخ
"صباح الأحمد الجابر الصباح"، وإلى ولي عهده الأمين الشيخ "نواف الأحمد
الجابر الصباح"، حفظهما الله ورعاهما.

كما أهدي مجهودي البسيط إلى من علمني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر،
والعزيمة والإصرار، إلى والدي العزيز، وإلى خيمة الحنان، وغيمة المكان أُمي
الحبيبة، أطال الله بعمركما، وألبسكما ثوب الصحة والعافية.

وبكل حب إلى رفيقة دربي ومن سارت معي نحو أفق حلمي خطوة بخطوة أختي
الغالية، وإليك أخي حبيبي أهدي كل ما حصدته.

وإلى كل من ساعدني وساندني في رسالتي من أهل وأصدقاء.

الشكر والتقدير

يقول صلى الله عليه وسلم { لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ }. (رواه الترمذي)

حينما نعبر شط العمل الدؤوب، لا يهيم في داخلنا سوى أولئك الذين غرسوا زهراً جميلاً في طريقنا.....

أولئك الذين منحونا العزم تلو العزم، لنتخطى الصعاب، ونقف واثقي الخطى نشاطهم الإبداع حرفاً ولغةً.....

إلى المملكة الأردنية الهاشمية ملكاً ورئاسةً وشعباً لكم مني جزيل الشكر والعرفان على ما قدمتموه لي من كرم الضيافة وحسن التعامل.

كل الشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور المشرف لما منحني إياه من توجيه لإتمام رسالتي آملّة من الله أن يجزيه كل الخير.

وإلى جامعة آل البيت الموقرة، رئاسةً وإدارةً وهيئه تدريسية وطلاب، على عطائكم الممتد وتعاونكم المستمر.

كما اتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة الموقرة لتخصيص جزء من وقتها الثمين لدراسة رسالتي وتفحصها؛ لتكون ذات جودة ومرجعاً للباحثين المهتمين بنفس الموضوع.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى بنك الكويت الدولي لما قدمه من بيانات ساعدتني في إتمام دراستي.

واخيراً إلى أهلي وأصدقائي وزملائي ومن ساهم في إنجاز رسالتي هذه.

شكراً لكم جميعاً.

فهرس المحتويات

Contents

ط	ملخص الدراسة باللغة العربية
١	الفصل الاول: إطار الدراسة العام
١	١.١ المقدمة
٢	٢.١ مشكلة الدراسة
٤	٣.١ أهداف الدراسة
٥	٤.١ أهمية الدراسة
٦	٥.١ الدراسات السابقة:
٦	١.٥.١ الدراسات باللغة العربية:
٩	٢.٥.١ الدراسات باللغة الانجليزية
١٥	٦-١ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
١٦	الفصل الثاني: المصارف الإسلامية
١٦	١.٢ المقدمة:
١٧	٢.٢ تعريف المصارف الإسلامية
١٧	٣.٢ أهداف المحاسبة المالية للمصارف الإسلامية
١٧	١.٣.٢: أهداف المحاسبة المالية للمصارف الإسلامية:
١٨	٢.٣.٢: أهداف التقارير المالية في المصارف الإسلامية:
١٩	٤.٢: وظائف المصارف الإسلامية:
١٩	٥.٢: لمحة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية:
٢١	٦.٢ المعايير المحاسبية الدولية:
٢٣	الفصل الثالث: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
٢٣	١.٣ المقدمة:
٢٦	٢.٣ الأعمال المصرفية:

٢٦	٣.٣ القوائم المالية:
٣٣	٤.٣ الفرق بين الوديعة والقرض والمضاربة
٣٤	الفصل الرابع: منهجية الدراسة
٣٤	١.٤ منهج الدراسة:
٣٤	٢.٤ طرق جمع البيانات:
٣٤	٣.٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة:
٣٦	الفصل الخامس: تحليل بيانات الدراسة والتحليل الإحصائي
٣٦	١.٥ لمحة عن بنك الكويت الدولي:
٣٦	٢.٥ تحليل بيانات الدراسة والتحليل الإحصائي
٥٢	الفصل السادس: نتائج الدراسة وتوصياتها
٥٢	النتائج:
٥٣	الاستنتاجات:
٥٤	التوصيات:
٥٥	فهرس المراجع
٥٥	المراجع العربية:
٥٧	المراجع باللغة الإنجليزية :
٥٨	Abstract
٦٠	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة للمرحلتين الدراسيتين	٤٣
٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للفترة التجارية والإسلامية	٤٥
٣	مصفوفة الارتباط للمتغيرات (Correlation)	٤٧
٤	جدول ملخص النموذج ^b (Model Summary)	٤٩
٥	نتائج تحليل التباين ^b	٥٠
٦	جدول المعاملات ^a (Coefficient)	٥١
٧	اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test) للمتغيرات	٥٤
٨	القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠٠٤	٦٦
٩	القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠٠٥	٦٩
١٠	القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠٠٦	٧٢
١١	القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠٠٩	٧٥
١٢	القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠١٠	٧٨
١٣	القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠١١	٨١

قائمة المختصرات

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	AICPA	١
مجلس معايير المحاسبة المالية	FASB	٢
مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (المتعارف عليها)	GAAP	٣
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	AAOIFI	٤

ملخص الدراسة باللغة العربية

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدوليّة والإسلاميّة على المحتوى المعلوماتي للقوائم

المالية لبنك الكويت الدولي

(دراسة حالة)

إعداد الطالبة: أسيل إبراهيم عبدالجليل إبراهيم

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد رحاحلة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحتوى المعلوماتي للقوائم الماليّة في بنك الكويت الدّولي وأثره على الربحيّة من خلال أخذ الفترة التجاريّة وتناول قوائمها الماليّة التجاريّة للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، واشتملت على (١٢) قائمة ماليّة ربع سنويّة، كما تناولت الدراسة المعاملات في ظلّ الشّريعة الإسلاميّة (المرابحة) التي تحول إليها بنك الكويت الدّولي وتمّ أخذ القوائم المالية والتي كان عددها (١٢) قائمة ماليّة ربع سنويّة للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١١)، من خلال تناول مجمل الربح، وصافي المبيعات، والربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب، وصافي الربح بعد الضريبة، وجملة الموجودات، وتوزيعات الأسهم الممتازة، وجملة حقوق المساهمين العاديين، كما تناولت معدل دوران الموجودات في كلتا الفترتين.

وقد تمّ جمع بيانات الدراسة الأساسيّة من خلال القوائم الماليّة لبنك الكويت الدّولي في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) وذلك لأنّ البنك كان يتبع المعايير المحاسبية الدولية في هذه الفترة، و(٢٠٠٩-٢٠١١) لأنّ البنك اتبع المعايير المحاسبية الإسلاميّة في هذه الفترة، وقد تمّ استبعاد عام ٢٠٠٧ لأنها سنة تحول البنك من النظام التجاري إلى النظام الإسلامي، و عام ٢٠٠٨ لأنها السنة التي تلي سنة التحول، مما يترك المجال للقوائم المالية للبنك بالاستقرار وبالتالي تقديم معلومات أفضل وأدق عن تحول البنك، وبعد تحليل بيانات الدراسة تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج وأهمها:

أنّ معايير المحاسبة الدوليّة والإسلاميّة تطبق في بنك الكويت الدّولي، إذ تبين أنّ معظم العلاقات الارتباطيّة بين مجالات الدراسة معنويّة وذات دلالة إحصائيّة، كما توصلت الدراسة إلى أنّ أقوى ارتباط كان بين (جملة الموجودات وبين جملة حقوق المساهمين العاديين)، كما توضح النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيّة بين متغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وأهمها:

ضرورة تحول البنوك التي تطبق معايير المحاسبة الدولية إلى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية
إستناداً إلى نتائج الدراسة التي بينت ما يحققه المصرف في ظل تطبيق معايير المحاسبة
الإسلامية مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية، مما يجب على الحكومات الإسلامية أن تقوم بتشجيع
العمل المصرفي الإسلامي للتخلص من الفوائد الربويّة في تعاملاتنا المصرفيّة.

الفصل الاول: إطار الدراسة العام

١.١ المقدمة

بدأ الإهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة، وكانت كلّ هيئة في كلّ من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية^١، ولقد تمّ الثبات على استخدام القواعد المحاسبية المتعارف عليها كقاعدة عند المحاسبين، ومدققي الحسابات. ومفهوم القواعد المحاسبية يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من الشركات والمؤسسات حتّى ولو اختلفت في طريقة معالجة نفس الموضوع، حيث تعرف المعايير بأنّها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، أو مراجعة الحسابات. ومن هذا التعريف تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيهية بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة، ولأهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها^٢، ولعلّ من أهم هذه المنظمات في هذا المجال المعهد الأمريكي المحاسبين القانونيين AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق عام ١٩٣٩، كما تمّ تشكيل مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٣ كتنوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام ١٩٣٢.

أما بالنسبة للمعايير الإسلامية فقد أوجدتها حاجة الدول والمجتمعات الإسلامية التي توجهت إلى المصارف والمؤسسات المالية التي تتبع الشريعة الإسلامية في تعاملاتها بعيداً عن الفوائد الربوية، ونظراً لتلك الحاجة تم وضع معايير تضمن سلامة العمل المصرفي الإسلامي حيث قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI والتي أنشئت في مارس ١٩٩١ بغرض وضع معايير تضمن سلامة العمل المصرفي الإسلامي متمشية مع

^١ معايير المحاسبة الدولية إصدارات ٢٠٠٩

^٢ مأمون حمدان ، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية ، جامعة دمشق، www.kantaki.com

مثيلاتها في إتفاقية بازل للمصارف التقليدية - البحرين^١. وتتخلص الحاجة إلى معايير المحاسبة المالية والمعايير الشرعية من جملة أسباب، أهمها توفير مؤشر مرجعي مشترك للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية يساعد على صياغة ملامح السوق، وتحديد السمات المميزة لهذه الصناعة، "وأن خصوصية العمليات المصرفية والمالية الإسلامية من حيث الأساس الفكري والتطبيقي الذي يميزها عن الممارسات التقليدية، يعتبر من الأسباب الأساسية، وتقدم المعايير الإسلامية الأدوات اللازمة لتلبية متطلبات المعاملات المالية الإسلامية، وتساعد على توفير عرض صادق وعادل للمراكز المالية للمؤسسات المالية الإسلامية. كما تقدم هذه المعايير، موجبات الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية، وتوفر أسس التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات، بما يزيد عنصر الوضوح والشفافية في تفسير وتحليل قوائمها المالية. كما أن المعايير الإسلامية تنطلق من السمات الخاصة التي تميز العمل المصرفي والمالي الإسلامي"^٢.

وجاءت هذه الدراسة كدراسة حالة لبنك الكويت الدولي والذي كان بنكاً تجارياً تعد قوائمته المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، وتحول إلى بنكاً إسلامياً تحكماً معايير المحاسبة الإسلامية، ومقارنة قوائمته المالية في الفترة التجارية مع الفترة الإسلامية؛ لمعرفة أثر تلك المعايير على المحتوى المعلوماتي لقوائم البنك المالية.

٢.١ مشكلة الدراسة

في ظلّ التطورات الجارية للأزمات المالية المتتالية، وانهيار البنوك التجارية العالمية مثل: بنك الأعمال "ليمان براذرز" وبنك "بير ستيز" عام ٢٠٠٨^٣، "ظهرت البنوك الإسلامية على الصعيد المحلي والدولي أيضاً، إضافة إلى ذلك لم يقتصر تقديم العمل المصرفي الإسلامي على المصارف الإسلامية وحدها، فلقد سارع عدد من البنوك التقليدية إلى تقديم المنتجات المصرفية

^١ سعيد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى، ٢٠٠٥

^٢ محمد مجد الدين باكير، معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية: الأرضية المشتركة

<http://www.majdbakir.com/arabic/articles/iasvsfas-arb.htm>

^٣ ar.wikipedia.org/wiki/الأزمة_المالية_العالمية_٢٠٠٧-٢٠١٢

لإسلامية بأشكال ومداخل متعددة، وانتشرت هذه الحالة عربياً وفي الدول الإسلامية، ثم انتقلت إلى البنوك العالمية في الغرب خاصة في أوروبا وأمريكا^١.

لذلك فإن مشكلة الدراسة تتمحور في الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيسي الأول:

هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في بنك الكويت الدولي؟، ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مجمل الربح ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على صافي المبيعات ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على صافي الربح بعد الضريبة ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جملة الموجودات ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على توزيعات الأسهم الممتازة ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جملة حقوق المساهمين العاديين؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على معدل دوران الموجودات ؟

السؤال الرئيسي الثاني:

هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لبنك الكويت الدولي، ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

١ مصطفى ابو حميره و نوري اسويسي، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني، ليبيا، ٢٠١٠

- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على مجمل الربح؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على صافي المبيعات؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على صافي الربح بعد الضريبة؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على جملة الموجودات؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على توزيعات الأسهم الممتازة؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على جملة حقوق المساهمين العاديين؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على معدل دوران الموجودات؟

السؤال الثالث:

هل يوجد فروقات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية؟

السؤال الرابع:

ما هو أثر المقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية على القوائم المالية؟

٣.١ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لبنك الكويت الدولي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦).
- التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لبنك الكويت الدولي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١١).

- التعرف على الفروقات بين الفترات التي طبقت فيها المعايير المحاسبية الدولية والفترات التي طبقت فيها المعايير المحاسبية الإسلامية في بنك الكويت الدولي.
- التعرف على أثر المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية في القوام المالي لبنك الكويت الدولي.

٤.١ أهمية الدراسة

إن ممارسة البنوك للعمل المصرفي الإسلامي ولنشاط التدريب المصرفي في دولة الكويت من العام ٢٠٠٤ - ٢٠١١ ساعدت على مشاهدة مولد وتطور تحول بنك الكويت الدولي نحو المصرفية الإسلامية عن قرب والتي انتشرت بسرعة كبيرة خلال الفترة الماضية، لذا قامت الباحثة من خلال اتصالها المباشر بالمسؤولين والعاملين في حقل المصرفية الإسلامية بهذا البنك، على دراسة هذه الحالة. ومن هنا تأتي أهمية دراسة تحول بنك الكويت الدولي التقليدية للمصرفية الإسلامية للوصول إلى تفسير علمي لتقييم هذه الحالة والتعرف على أسباب النمو السريع لها ومداخل التحول التي تم استخدامها، كذلك التعرف على إيجابياتها وسلبياتها -إن وجدت-، وأيضاً دراسة ربحية هذا البنك من خلال نسب الربحية ومقارنتها قبل التحول وبعده وأي من هذه النسب هي الأفضل، وهل هناك فشل بسبب الأزمات الاقتصادية من قبل البنوك التجارية مما يتطلب منها التحول إلى البنوك الإسلامية، كذلك تساهم هذه الدراسة في إفادة المستخدمين الداخليين والخارجيين سواء الإدارة نفسها أو المستثمرين أو المودعين، والتعرف على إيجابيات وسلبيات التحول -إن وجدت- لتسهم نتائج الدراسة في تعظيم الإيجابيات والتنبيه إلى السلبيات -إن وجدت

٥.١ الدراسات السابقة:

١.٥.١ الدراسات باللغة العربية:

١. دراسة الرحالة (٢٠١١):^١

بعنوان "دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين"

هدفت الدراسة إلى مقارنة معايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، وإظهار مدى التوافق والاختلاف بينهما، وبيان إمكانية تطبيقها على المؤسسات والشركات الإسلامية، وذلك بالتركيز على معايير المراجعة للمؤسسات الإسلامية الرئيسية الخمسة. وتوصلت إلى أن معايير المراجعة والتدقيق الإسلامية عامة وليست مبوبة في مجموعات ولا تغطي كافة مجالات التدقيق، وإن هنالك حاجة لتطبيق بعض معايير التدقيق الدولية جنباً إلى جنب مع معايير التدقيق الإسلامية مثل: التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات وذلك بالرجوع إلى الدراسات والمراجع المتعلقة بمعايير التدقيق الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ومعايير التدقيق الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعلى بعض المقابلات مع الموظفين والمسؤولين في المؤسسات المالية الإسلامية، ومكاتب التدقيق التي تنفذ أعمال التدقيق على المؤسسات الإسلامية، حيث عززت هذه المقابلات التعرف على مشكلة الدراسة وتحديد الإطار العام للبحث بشكل أفضل.

٢. دراسة السرايري عام (٢٠١٠)^٢

بعنوان "محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية"

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك مع خصائصها الداخلية والعوامل الخارجية. ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات المالية الخاصة بعشرة بنوك سعودية

^١ محمد الرحالة، "دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين" المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد (١/١) ١٤٣٣هـ / ٢٠١١م ص ٥٣

^٢ سمير عبد الرزاق السرايري، "محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية" المجلة العربية للإدارة، مجلد (٣٠)، عدد (١)، ٢٠١٠ ص ٧٩-١١٢

والمؤشرات المتعلقة بالقطاع المصرفي وبمتغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك عن الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٦. ولدراسة وتحليل محددات الربحية المقدرة بمعدل العائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة، اعتمدت الدراسة في اختبار فرضيات البحث على خاصية بيانات المجاميع المتوازنة باستخدام نموذج الانحدار المجمع، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية. وأظهرت نتائج الدراسة - في حال احتساب الربحية بمعدل العائد على حقوق الملكية - أنَّ أهم العوامل الداخليَّة والخارجيَّة التي تؤثر على ربحية البنوك السعوديَّة تتمثل في: نسبة كفاية راس المال، معدل توظيف الودائع، نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات، نمو إجمالي النتائج المحليَّة، وتطور القطاع المصرفي. وخلص البحث كذلك إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين صافي هامش الفائدة المقدر للربحية من جهة، وحجم البنك، ونسبة السيولة النقدية (أثر سلبي)، ونسبة كفاية راس المال من جهة أخرى. كما بينت الدراسة، أنَّ المتغيرات المتعلقة بخطر الائتمان، وتطور نسبة التضخيم، وتطور نسبة الودائع بين المصارف، غير دالة إحصائياً ولها أثر ضعيف على كل مؤشرات الربحية.

٣. دراسة المومني و السروجي (٢٠٠٧):^١

بعنوان "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة أداء البنك الإسلامي الأردني مع أداء المصارف التقليدية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠١) باستخدام مجموعة من النسب المالية، وتلخصت نتائج التحليل باستخدام اختبار "t"، في عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك الإسلامي الأردني، وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بالنسب التي تمثل الربحية، أما باقي النسب فقد أظهرت فروقات متوسطة أنها تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية. بالرغم من مقدرة المصارف الإسلامية على توظيف مواردها، إلا أنَّ معظم هذه الاستثمارات طويلة الأجل،

^١ منذر طلال المومني وعنان فتحي السروجي، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية" المناقرة للبحوث والدراسات مجلة علمية متخصصة محكمة (الاقتصاد والعلوم الإدارية) جامعة آل البيت المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ١٤٢٨هـ/ ايار ٢٠٠٧م.

ويتضح ذلك في انخفاض نسبة السيولة السريعة لديها، لذا فإن قدرة المصارف التقليدية على تسهيل استثماراتها أكبر من قدره المصارف الإسلامية على ذلك، وكانت أهم التوصيات على المصارف الإسلامية زياده نسبة السيولة السريعة، مع العلم أن هذه التوصيه لا تعني عسر المصارف الإسلامية من ناحية السيولة.

٤. دراسة سعيد و جميل (٢٠٠٧):^١

بعنوان "تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على

مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤"

وهدف البحث إلى الدخول بتفاصيل التأصيل العلمي؛ لتقييم الأداء في المصارف من خلال التعرف على النسب، والمؤشرات الماليّة المستخدمة في عملية التقييم، واستخدامها في تقييم أداء المصرف عينة البحث. وتكمن مشكلة البحث في الوضع الاقتصاديّ الجديد الذي يعيشه قطرنا، ففي ظلّ تعدد المصارف الأهليّة مع وجود المصارف الحكوميّة يستلزم تقييم الأداء المالي للمصرف التعرف على نقاط الضعف والقصور، ومحاولة تلافيها، فضلاً عن التعرف على نقاط القوة، ومحاولة زيادتها لكي يضمن المصرف الاستمرار بنشاطه، وتحقيق أعلى العوائد في ظلّ المنافسة الشديدة بين المصارف. ويقوم البحث على فرضية مؤداها: أنّ استخدام نسب ومؤشرات السيولة والربحية في تقييم أداء المصرف سيؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف والقوة في أداء المصرف عينة البحث. ومن أهم استنتاجات هذه الدراسة أنّه نظراً لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافه عن باقي الوحدات التجاريّة والصناعيّة لا تصلح النسب الماليّة المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفيّة؛ لتقييم أداء المصارف التجاريّة بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف تتناسب مع النشاط الذي تزاوله هذه المصارف. أمّا أهم توصيات هذه الدراسة فهي ضرورة تركيز إدارة المصرف على الموازنة بين السيولة والربحية، وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق ممّا يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية.

^١ سوسن أحمد سعيد، سنان زهير محمد جميل، "تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤" تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد (٢٩)، الإصدار (٨٥)، ص ص ٨٧ - ١٠٧، ٢٠٠٧

٥. دراسة أبو حسان (٢٠٠١):^١

بمعنوان "المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحتوى المعلوماتي لكل من الربح ومكوناته وكذلك إلى اختبار أثر عملية تقسيم الربح إلى مكوناته على المحتوى المعلوماتي لكل من الربح والتدفقات النقدية. ومن نتائج الدراسة أن الربح المحاسبي يوفر معلومات أكثر من بيانات التدفق النقدي وأن رقم الربح يوفر معلومات لتفسير أسعار الأسهم أكثر من التدفق النقدي التشغيلي. كما بينت الدراسة أن عملية تقسيم الربح إلى مكوناته توفر معلومات إضافية لتفسير أسعار الأسهم أكثر من بيانات التدفق النقدي التشغيلي.

١.٥.٢ الدراسات باللغة الانجليزية

١. الدراسة التي قام بها^٢ (Obeidat, et al, ٢٠١٣) بعنوان:

(Evaluating the Profitability of the Islamic Banks in Jordan)

تقييم ربحية المصارف الإسلامية في الأردن

هدفت الدراسة الى التعرف على المتغيرات الداخلية والخارجية الأكثر أهمية التي تساهم في ربحية البنوك الإسلامية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٦)، إنَّ المتغيرات الداخلية والخارجية المختلفة التي تم التعرف عليها على نطاق واسع في الإطار النظري في وقت سابق قد درست المحددات الرئيسية من الربحية. وتشير نتائج الدراسة إلى أنَّ أهم المحددات الداخلية للربحية تتمثل في الودائع الإجمالية، وتكلفة الودائع، ومجموع النفقات، والقروض، والمضاربة،

^١ محمد أشرف أبو حسان، "المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ٢٠٠١.

^٢ Bader Obeidat, Salaheddin El-Rimawi, Ra'ed Masa'deh, Evaluating the Profitability of the Islamic Banks in Jordan, *European Journal of Economics*, Finance and Administrative Sciences ISSN ١٤٥٠-٢٢٧٥ Issue ٥٦ January, ٢٠١٣

وودائع الاستثمار المقيدة. ومن ناحية أخرى؛ فإنَّ المحددات الخارجية الرئيسية هي المعروض من النقود، وحصتها في السوق. وكانت النتائج التي تمَّ الحصول عليها قوية لمختلف نماذج الانحدار المستخدمة. وتوصي الدراسة أصحاب البنوك الإسلامية في الأردن، على النظر في عواقب هذه المتغيرات عند صياغة الاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية المختلفة الخاصة بهم.

٢. الدراسة التي قام بها (Alani & Yaacob ٢٠١٢) ^١ بعنوان

Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East

البنوك التقليدية وحافز التحويل إلى البنوك الإسلامية "الأدلة من الشرق الأوسط"

لقد تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية، والتمويل، وكان الطلب كبيراً على كلِّ ما يتعلق بالشريعة الإسلامية، أو المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية "البنوك"، خصوصاً التحول و التغيير في هذه السوق الضخمة، إمّا عن طريق تحول البنك نفسه إلى بنك إسلامي، أو فتح نافذة للمعاملات الإسلامية القائمة. وتسلط الدراسة الضوء على أسباب تحول البنوك التقليدية نحو النموذج الإسلامي، و تسلط الضوء أيضاً على ظاهرة البنوك التقليدية و التحول إلى صيغة إسلامية وقد عززها نجاح هذه البنوك وتقادي تعرض البنوك الإسلامية لأزمات الاقتصاد العالمي. وقد بحثت الدراسة هذه الظاهرة من خلال أربعة محاور، الأول هو القانون، والثاني هو خطر الأسعار والأرباح، والمحور الثالث حول احتياجات العملاء للمنتجات الإسلامية، أما المحور الرابع والأخير فهو نجاح التحولات بالمنطقة. وخلصت هذه الدراسة أنَّ هناك دلالة إحصائية بين الاتجاه نحو التحول إلى المصارف الإسلامية وطبيعة المخاطر المنخفضة، مع مستويات عالية من الأرباح التي تُميز المصارف الإسلامية. أيضاً قد أثرت الشريعة الإسلامية

^١ Farooq Salman Alani & Hisham Yaacob, "Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East", *International Business Research*; Vol. ٥, No. ١٢; ٢٠١٢

على التحول نحو النموذج الإسلامي. ووضعت الدراسة عدّة توصيات، ولعلّ أهمها: الدعوة إلى توحيد ودمج وزيادة الاعتماد المتبادل بين البنوك الإسلامية. كما أنّ على البنوك الإسلامية ابتكار واستحداث خدمات جديدة لصالح العملاء.

٣. الدراسة التي قام بها (Said, Al Hayek ٢٠١٢) بعنوان

Implication of Pillar ١ of Basel II Capital Adequacy Guidelines in Islamic Banks: A Study on an Islamic Bank of Jordan ١

الآثار المترتبة على الركن (١) من بازل II ارشادات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية:
دراسة على البنك الإسلامي الأردني

تواجه المصارف الإسلامية تحديات كثيرة في التنافس بفعالية مع البنوك التقليدية، ولكن عملياتها، وإدارة المخاطر فيها، وأنماط الاستثمار، ليست نفسها التي تتم في البنوك التقليدية، وكذلك بالنسبة لبنود المركز المالي الخاصة بهم. إنّ اتفاق بازل II (رأس المال) لا يلبي مواصفات المخاطر للمصارف الإسلامية، إنّما الهدف من هذه الورقة هو استعراض ارشادات (بازل II) لإدارة المخاطر، وكفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من أجل دراسة الآثار المترتبة على تطبيق عمود إطار بازل الثاني للمصارف الإسلامية، ويعد البنك الإسلامي الأردني المحدود أكبر وأبرز المصارف الإسلامية في الأردن في هذا الصدد. كما تستعرض الورقة المخاطر الناجمة عن الاستخدامات المختلفة للأموال وآثارها على الدفاتر المصرفية بحيث يتمّ التحليل النقديّ على أساس ارشادات هيئة المحاسبة والمراجعة، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومن ثمّ وضع إطار لتطبيق ارشادات (بازل II) للبنوك الإسلامية، استناداً على الارشادات التي تبررها الحالة الراهنة لوضع كفاية رأس المال في بنك بنغلادش الإسلامي.

١ Adel Said, Ahmad Al Hayek, "Implication of Pillar ١ of Basel II Capital Adequacy Guidelines in Islamic Banks: A Study on an Islamic Bank of Jordan" *European Journal of Economics*, Finance and Administrative Sciences ISSN ١٤٥٠-٢٢٧٥ Issue ٤٧, ٢٠١٢

٤. دراسة (Usman & Khan ٢٠١٢) بعنوان

Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan: A Comparative Analysis

تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية في باكستان : تحليل مقارن

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي المقارن للبنوك الإسلامية و التقليدية من أجل القيام بدراسة مقارنة مناسبة لنسب الربحية، والسيولة في البنوك الإسلامية (بنك ميزان المحدود، البنك الإسلامي، وبنك البركة)، و البنوك التقليدية (بنك فيصل، بنك كيه إي اس بي، وبنك خير) والتي تم استخدامها خلال الفترة من (٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩). ويتم اختيار تلك البنوك كعينات من خلال أسلوب تقني على أساس أخذ وزن متساوٍ لرأس المال المُستثمر، وعدد من الفروع المتواجدة، ومن أجل التوصل إلى نتائج مستمرة و جديرة بالملاحظة، يتم استخدام اختبار "t" مزدوج العينة، فتُظهر النتائج أنَّ البنوك الإسلامية لديها معدل نمو عالٍ و ربحية تفوق البنوك التقليدية. فضلاً عن ذلك أن البنوك الإسلامية تتمتع بقوة سيولة تعلو البنوك التقليدية.

٥. دراسة (Al-Sharairi ، Al-Sharairi ٢٠١٢) بعنوان

"The Operating Islamic Banks in Jordan Applying the International Internal Auditing Standards"

تطبيق البنوك الإسلامية العاملة في الأردن للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي للحسابات

هدفت الدراسة إلى تمييز البنوك الأردنية العاملة في الأردن التي تطبق المعايير العالمية

^١ Abid Usman & Muhammad Kashif Khan "Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan: A Comparative Analysis" *International Journal of Business and Social Science* Vol. ٣ No. ٧; April ٢٠١٢

^٢ Jamal Adel Al-Sharairi & Majed A. Alsharayri "The Operating Islamic Banks in Jordan Applying the International Internal Auditing Standards (IIA's)" www.ccsenet.org/ijef *International Journal of Economics and Finance* Vol. ٤, No. ٢; February ٢٠١٢

للتدقيق الداخلي للحسابات، وهي أربعة بنوك. وتم تصميم استبيان لهذا الغرض، وتم توزيعه على مدققي الحسابات وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، والأعضاء في لجنة تدقيق الحسابات في كل بنك. وكان عدد الاستبيانات التي خضعت للتحليل (٣٥) استبياناً. وتم تحليل بيانات الحلول باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، وعدد من الوسائل الإحصائية من خلال إحصاءات وصفية، ومتوسطات حسابية، وانحرافات معيارية، ونسب مئوية. نتج عن الدراسة؛ أن البنوك الإسلامية تطبق المعايير العالمية للتدقيق الحسابي الداخلي بصورة عامة. وكانت أكثر المعايير تطبيقاً هي معايير الجودة، تليها معايير التنفيذ بدرجة عالية، في حين لا يتم تطبيق معايير الأداء في تلك البنوك، كما أن هناك بعض الصعوبات التي تقيد التطبيق، لكن بدرجة متوسطة. وتوصي الدراسة بالمزيد من العمل على تطبيق البنوك الإسلامية العاملة في الأردن للمعايير الداخلية لتدقيق الحسابات، وتحديد معايير الأداء التي تجمع بين فعالية وكفاءة التدقيق الحسابي، وتساهم في تحسين إدارة المخاطر، وتخلق قيمة إضافية لتلك البنوك.

٦. الدراسة التي قام بها (Ika& Abdullah ٢٠١١) بعنوان

A COMPARATIVE STUDY OF FINANCIAL PERFORMANCE OF ISLAMIC BANKS AND

دراسة مقارنة بين الأداء المالي للبنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في أندونيسيا

هدفت الدراسة إلى مقارنة، و فحص الأداء المالي للبنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية، وذلك قبل و بعد سنّ قانون البنوك الإسلامية بأندونيسيا رقم (٢٠٠٨/٢١). ويهدف هذا القانون إلى تقوية البيئة التنظيمية و الرقابية من أجل نمو أكبر في السوق المالي الإسلامي بأندونيسيا. وقد ارتكزت معطيات و بيانات هذا البحث على بعض المعلومات المالية المختارة للبنوك الإسلامية التجارية في أندونيسيا ما بين عام (٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧). وقد تمّ قياس مقاييس الأداء

^١ Siti Rochmah Ika& Norhayati Abdullah" A COMPARATIVE STUDY OF FINANCIAL PERFORMANCE OF ISLAMIC BANKS AND" *International Journal of Business and Social Science* Vol. ٢ No. ١٥; August ٢٠١١

الماليّ فيما يتعلق بالنسب الماليّة المختلفة، و المصنفة أسفل الربحيّة، السيولة، المخاطرة، الملاءة الماليّة والكفاءة، واختبار تلك الفرضيات، تمّ اختيار اختبار "مان ويتني" لمقارنة الأداء الماليّ للبنوك الإسلاميّة، و البنوك التقليديّة. وبشكل عام تمّ الاستنتاج من تلك الدراسة أنّه لا يوجد هناك فارق كبير في الأداء الماليّ بين البنوك الإسلاميّة، و البنوك التقليديّة فيما عدا ما يتعلق بالسيولة النقديّة. وقد أوضح هذا الأمر أنّ البنوك الإسلاميّة أكثر سيولة بالمقارنة مع البنوك التقليديّة.

٧. الدراسة التي قام بها (AL-Jarrah et al ٢٠١٠) بعنوان

The Determinants of the Jordanian's Banks Profitability: A Cointegration Approach

محددات ربحيّة البنوك الأردنيّة: نموذج السلاسل الزمنيّة المستقرة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محدّدات ربحيّة البنوك الأردنيّة خلال الفترة (٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦)، وتمّ استخدام نماذج السلاسل الزمنيّة المستقرّة (A cointegration models) ونماذج السلاسل المستقرّة بترتيبات مختلفه (Error correction Models) حيث تمّ ادخال بهذه النماذج العديد من المحدّدات المحتمل للربحيّة الداخليّة والخارجيّة لتحديد أهم محدّدات ربحيّة البنوك الأردنيّة خلال فترة الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ أهم المحدّدات الداخليّة للربحيّة خلال فترة الدراسة هي نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات، ونسبة المصروفات التشغيليّة، وهيكل راس المال، ونسبة الودائع، وكذلك نسبة المصروفات غير التشغيليّة. من جهة أخرى، بينت الدراسة أنّ عرض النقد، والتضخم، هي أهم محدّدات الربحيّة الخارجيّة خلال فترة الدراسة. وقاست الدراسة -أيضاً- سرعة استجابة البنوك إلى العوده إلى التوازن الأمثل بالمدى الطويل. وأظهرت النتائج أنّه بالرغم من محدّدات الربحيّة المقترحة التي ترتبط ارتباطاً طويلاً بالأجل بمقاييس الربحيّة، فإنّ معاملات الخطأ التصحيحي (Error Correction Term) هي غير

^١ Idries M. AL-Jarrah & Khalifeh N. Ziadat & Salaheddin Y. El-Rimawi "The Determinants of the Jordanian's Banks Profitability: A Cointegration Approach" Jordan ***Journal of Business Administration***, Volume ٦, No. ٢, ٢٠١٠

مهمه كمياً وفي بعض الأحيان غير مهمه إحصائياً. هذه النتيجة تتضمن أن عملية استعادة التوازن تتم ببطء لمقاييس الربحية في حال تغيرت ظروف التوازن. وبمعنى آخر، أن ربحية المصارف الأردنية لا تستجيب بسرعة للتغير السلبي بقيم المتغيرات المستقلة في حال تغيرت قيمها بالأجل القصير.

٦-١ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات العربية المحتوى المعلوماتي، و الربحية في البنوك الإسلامية، وكذلك المقارنة ما بين الربحية في البنوك التجارية، والإسلامية، وأيضاً مقارنة الأداء في المصارف الإسلامية والتقليدية في الأردن ومعايير التدقيق في البنوك. وتناولت الدراسات الأجنبية حوافز التحويل إلى البنوك الإسلامية، ومنافسة البنوك الإسلامية للتقليدية، وفحص أداء البنوك الإسلامية من خلال الربحية. أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات العربية فهو اختلاف مجتمع الدراسة، كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات العربية والأجنبية بأنها درست العوامل (مجمّل الربح، صافي الإيرادات، الربح التشغيلي، صافي الربح بعد الضريبة، جملة الموجودات، توزيعات الأسهم الممتازة، جملة حقوق المساهمين العاديين، معدل دوران الموجودات) وأثره على الربحية حيث أنها – وبحدود علم الباحثة – تعدّ واحدة من الدراسات العربية القليلة التي تجعل الأمور التي بحثتها – سابقة الذكر – المحور الأساسي لدراستها.

الفصل الثاني: المصارف الإسلامية

١.٢ المقدمة:

كانت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، فكره قديمة مصدرها رغبة العلماء والمفكرين الإسلاميين، بأن يسود الاقتصاد الإسلامي، وأن تتوجه أنشطة المصارف في ضوء الفقه الإسلامي، ذلك أن الدين الإسلامي طريق حياة كريمة تمتلك الحقيقة الموضوعية في ذاتها، وهي ضالة الإنسان في القرن الحادي والعشرين، حيث أنّ الحياة الكريمة تعني توفر مسبباتها مثل الدخل المناسب، والرعاية الصحية والاجتماعية، وما بعدها. والجدير بالإنسان أن يسعى لإيجاد ضالته، ولو بعد حين.

وبمقتضى أدبيات الكتابة في هذا الشأن، نجد أنّ المراحل التي مرت بها تجربة هذه المصارف تعود للآتي: كانت المحاولة الأولى تجربته ميت غمر بمصر سنة ١٩٦٣ في بنوك الادخار، ثمّ تقرر تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم درمان بالخرطوم بالسودان عام ١٩٦٣، ثمّ ظهر مصرف ناصر الاجتماعي بمصر سنة ١٩٧٢. في عام ١٩٧٥ قام لأول مرة مصرفان إسلاميان الأول: المصرف الإسلامي للتنمية بجنده، وهو مؤسسه دولية للتمويل الإنمائي، وتنمية التجارة الخارجية وتمّ تأسيس هذا المصرف، بناءً على توصية مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بجدة عام ١٩٧٢؛ لإنشاء مصرف على أساس إسلامي. الثاني: مصرف دبي الإسلامي الذي أنشئ بمرسوم حكومة دبي برأس مال قدره خمسون مليون درهم على أن تقوم أعماله على أساس الشريعة الإسلامية، وقد تأسس سنة ١٩٧٥. ثم بدأت المصارف الإسلامية بالانتشار في مختلف الدول العربية الإسلامية مثل: بنك فيصل الإسلامي السوداني عام ١٩٧٧، وبنك فيصل الإسلامي المصري ١٩٧٧، وبيت التمويل الكويتي ١٩٧٧، والمصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ١٩٧٨، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة ١٩٨١. وأنشئ في باكستان مصرف المشاركات الباكستاني، وفي تركيا بنك فيصل الإسلامي، وبيت التمويل، وفي جمهورية إيران الإسلامية، تحولت جميع المصارف إلى مصارف إسلامية. وقد أصبح عدد المصارف في الوقت الراهن يقترب إلى ١٧٠ مصرفاً في أنحاء العالم من جنوب أفريقيا إلى كازاخستان والدانمرك والسنغال واندونيسيا، وحتى في أوروبا وأمريكا. ولا ننس في

هذا المجال جهود جامعة النجف على يد أحد علمائها السيد باقر الصدر في وضع نظام مصرفي لاربوي "إسلامي" بناءً على طلب اللجنة التحضيرية لبيت التمويل الكويتي التي شكلت في وزارة الأوقاف لوضع نظام لبنك إسلامي لاربوي، حيث ضمّ هذا النظام كتابه الموسوم "البنك اللاربوي في الإسلام" وقد بلغت طبعاته حتى سنة ١٩٩٤ ثمان طبعات^١.

٢.٢ تعريف المصارف الإسلامية

عرّف الاتحاد الدولي المصارف الإسلامية؛ بأنها "مؤسسه ماليّة إسلاميّة تقوم بأداء الخدمات المصرفيّة والماليّة، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة، في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعيّة والإقتصاديّة، من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية"^٢، كما عرّف المصرف الإسلامي "على أنّه مصرف يتعاطى الأعمال المصرفيّة، بمختلف صورها على أسس تستند على الشريعة الإسلامية مراعاةً للحلال والحرام، في تنفيذ تلك الأعمال"^٣ كما عرّف على أنّه "ذلك البنك الذي يعمل وفقاً لآليّه مصرفيه تحدد إطارها الفلسفة الإسلامية"^٤.

٣.٢ أهداف المحاسبة الماليّة للمصارف الإسلامية

اشتمل البيان رقم (١) الصادر عن هيئته المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الماليّة والإسلاميّة، على أهداف المحاسبة الماليّة والتقارير الماليّة للمصارف والمؤسسات الماليّة الإسلامية، وقد حدد البيان الأهداف التاليّة:

١.٣.٢ : أهداف المحاسبة الماليّة للمصارف الإسلامية:

وتشمل ما يلي:-

- تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك الحقوق المترتبة على

^١ مجيد الشرع، المحاسبة في المنظمات الماليّة المصارف الإسلامية، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة الشارقة، ٢٠٠٨م، ص ٢٤ - ٢٥

^٢ حمزه شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزيّة في ظل نظم الرقابة النقدية والتقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م، ص ١٣٠

^٣ مجيد الشرع، المحاسبة في المنظمات الماليّة المصارف الإسلامية، مرجع سابق

^٤ نور الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة العربية ٢٠١١م، ص ١٧٣

- العمليات والأنشطة الغير مكلفه، ضمن أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.
- الإسهام في رفع الكفاية الإدارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة.
- الإسهام في توفير الحماية للموجودات، وحقوق المصرف، والمتعاملين معه.
- تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية.

٢.٣.٢ : أهداف التقارير المالية في المصارف الإسلامية:

- تقديم معلومات عن التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية، في جميع الأنشطة التي يمارسها، وتوفير معلومات عن أيّ كسب، أو صرف مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، في حال حدوثه والتحقق من فصل الكسب المخالف للشريعة، وكيفيه التصرف به.
- تقديم معلومات عن الموارد الإقتصادية للمصرف، والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد، بحيث تساعد هذه المعلومات على تقويم كفاية رأس مال المصرف الإسلامي، وتقويم درجة المخاطرة الكامنة في استثماراته، وتقدير درجة السيولة المتاحة في مجوداته، ومتطلبات السيولة الكامنة في التزاماته المختلفة (وتؤخذ هذه المعلومات من قائمه المركز المالي).
- تقديم معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق لمن يتعامل مع المصرف، وتوقيت هذه التدفقات، ودرجة المخاطرة المحيطة بتحقيقها (ويمكن الحصول على هذه المعلومات من قائمه التدفقات النقدية).
- تقديم معلومات تساعد الجهات المختصة على تحديد الزكاة، وأوجه صرفها (يتم الحصول على هذه المعلومات من قائمه الزكاة والقوائم المالية الأخرى).
- تقديم معلومات تساعد على تقويم أداء المصرف للأمانة المنوط به في حفظ الأموال، وتنميتها بالمستوى الملائم، ومعلومات عن معدلات أرباح الاستثمار، ومعدلات توزيع الأرباح الاستثمارية على أصحاب حقوق الملكية، وأصحاب حسابات الاستثمار (ويتم الحصول على هذه المعلومات من قائمه المركز المالي وقائمه الدخل).
- تقديم معلومات عن أداء المصرف لمسؤولياته الإجتماعية (ويتم الحصول على هذه المعلومات من قائمه الزكاة وقائمه المركز المالي، والإيضاحات حول القوائم المالية).

٤.٢: وظائف المصارف الإسلامية:

انتهى البيان إلى أن وظائف المصارف الإسلامية تختلف عن وظائف المصارف التقليدية وقد ذكر البيان الوظائف التالية:

- إدارة أموال الغير مقابل نسبه من الربح على أساس المضاربة، أو مقابل أجل مقطوع، أو بنسبه من المال المستثمر على أساس عقد الوكالة بأجر.
- استثمار الأموال المتاحة له من مصادر ذاتية مع حسابات الاستثمار (المضاربة) ضمن أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم الخدمات المصرفية المختلفه مثل: تحصيل الشيكات وفتح الإعتمادات المستنديه والحوالات مقابل أجر محدد.
- تقديم الخدمات الإجتماعية مثل: القرض الحسن، والصدقات، وغيرها.^١

٥.٢: لمحة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير المحاسبية المالية الإسلامية:

تمّ إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، -سابقاً- هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، (الهيئة) بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ ١ صفر ١٤١٠ هـ الموافق ٢٦ فبراير ١٩٩٠م في الجزائر. وقد تمّ تسجيل الهيئة في ١١ رمضان ١٤١١ هـ الموافق ٢٧ مارس ١٩٩١م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح.

وتهدف الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر، وتطبيقاته عن طريق التدريب، وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية، وإعداد الأبحاث، وغير ذلك من الوسائل، وإعداد، وإصدار، وتفسير، ومراجعة، وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة لتلك المؤسسات، وذلك بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي

هي

^١ حسين سمحان، موسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، طبعه أولى، ٢٠٠٩م، ص ٣١- ٣٣.

التنظيم الشامل لجميع مناحي الحياة، وبما يلائم البيئة التي تنشأ فيها تلك المؤسسات، وينمي ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تصدر عنها، وتشجعهم على الاستثمار والإيداع لديها، والاستفادة من خدماتها.

وقد سبق إنشاء الهيئة جهود تحضيرية كبيرة إدارياً وفنياً، وكانت البداية ورقة العمل التي قدّمتها البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمحافظة البنك في اسطنبول في مارس ١٩٨٧ ثمّ تكونت بعدئذ لجان عديدة للنظر في أفضل السبل؛ لإعداد معايير محاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وصدر عن تلك اللجان دراسات وتقارير.

ومنذ بداية عملها في ١٤١١ هـ (١٩٩١ م) وحتى عام ١٤١٥ هـ (١٩٩٥ م) كان الهيكل التنظيمي للهيئة يتكون من: لجنة الإشراف وتتكون عضويتها من سبعة عشر عضواً، ومجلس معايير المحاسبة المالية وتتكون عضويته من واحد وعشرين عضواً، ولجنة تنفيذية تعين من بين أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية، ولجنة شرعية من أربعة فقهاء.

وبعد مضي أربعة أعوام على عملها، قررت لجنة الإشراف تشكيل لجنة للتقويم، وذلك للنظر في النظام الأساسي للهيئة، وهيكلها التنظيمي. وقد تمّ بموجب التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي، والتي اعتمدتها لجنة الإشراف تغيير اسم الهيئة ليصبح "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، وتعديل هيكلها التنظيمي ليتمثل في: جمعية عمومية، ومجلس أمناء (بديلاً عن لجنة الإشراف)، ومجلس معايير المحاسبة والمراجعة بعد أن كان مقتصرًا على المحاسبة وحدها، ولجنة تنفيذية، ولجنة شرعية، وأمانة عامة يترأسها أمين عام.

كما شمل تعديل النظام الأساسي تغيير أسلوب تمويل الهيئة. ففي الماضي كان تمويل الهيئة يتم عن طريق مساهمات يدفعها الأعضاء المؤسسون (البنك الإسلامي للتنمية، مجموعة دار المال الإسلامي، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، مجموعة دله البركة، بيت التمويل الكويتي). وقد نصّ النظام الأساسي المعدل على إنشاء مال "وقف وصدقة" تساهم فيه المؤسسات الأعضاء في الهيئة بدفع رسم عضوية (مرة واحدة فقط)، ويتمّ تمويل نشاطات الهيئة من ريع هذا الوقف، ورسم الاشتراك السنوي والمنح، والتبرعات، والوصايا، وأية مصادر تمويل أخرى.

كما شمل تعديل النظام عضوية الهيئة التي أصبحت مكونة من: الأعضاء المؤسسون، الأعضاء غير المؤسسين، الأعضاء المراقبون.

وفي عام ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م تمّ إدخال تعديلات على النظام الأساسي للهيئة، وشملت هذه التعديلات توسيع أهداف الهيئة، بإضافة بندين للأهداف وهي:

(١) إعداد، وإصدار، ومراجعة، وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية، والاستثمارية وأعمال التأمين.

(٢) السعي لاستخدام، وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية، والاستثمارية، وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كلّ من الجهات الرقابية ذات الصلة، والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطاً مالياً إسلامياً، ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

وقد شملت التعديلات في النظام الأساسي إنشاء مجلس شرعي بدلاً عن اللجنة الشرعية.

ووسعت الهيئة عضويتها لتشمل الأعضاء المؤازرين الذين يتكونون من كافة المؤسسات المالية التي ترى لها مصلحة بالتعاون مع المؤسسات المالية الإسلامية، ومنتجاتها، ومع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما تمنح الهيئة الإجازة والشهادات المهنية في مجالات المحاسبة، ومعاييرها، والمراجعة، والتحليل المالي، والصيرفة الإسلامية للأفراد، والمؤسسات بالإضافة إلى شهادات التدقيق، والرقابة الشرعية. وتقوم الهيئة بنفسها، أو بالاشتراك مع جهات أخرى تحددها بعمليات التدريب، والتأهيل والمنح.^١

٦.٢ المعايير المحاسبية الدولية:

يلزم مجلس معايير المحاسبة الدولية؛ لما فيه خدمة الصالح العام، بصياغة مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة، وسهلة الفهم والقابلة للتطبيق، والتي تقتضي معلومات شفافة، وقابلة للمقارنة في البيانات المالية ذات الأغراض العامة. والمعايير الدولية لإعداد

^١ <http://www.aaofii.com/aaofii/arabic/الهيئة/نظرة عامة/tabid/١٥٥/language/ar-BH/Default.aspx>

التقارير المالية "هي عبارة عن المعايير، والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية". وتهدف هذه المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتمتع بالشفافية وقابلة للمقارنة في البيانات المالية، والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين، والمشاركين الآخرين في أسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ومنذ أن بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية أعماله في إبريل ٢٠٠١، ازداد عدد البلدان التي تستخدم المعايير الدولية؛ لإعداد التقارير المالية بشكل كبير. وبينت الأزمة المالية العالمية أن إعداد التقارير المالية عالي الجودة والمنسجم على مستوى العالم يمكن أن ينه الأسواق إلى المشاكل الطارئة، ويضمن تخصيص أكثر فاعلية وعدالة لرأس المال العالمي. وليس من المفاجئ مصادقة قادة دول مجموعة العشرين على المعايير العالمية من انطلاقة الأزمة.

لذلك يكثف مجلس معايير المحاسبة الدولية من جهوده؛ لتشجيع اتباع معايير التقرير بشكل أوسع من أجل المساعدة في ضمان التطبيق المنسجم حول العالم، وتحقيق المقاربة مع معايير المحاسبة المستخدمة في اقتصاديات العالم الرئيسية.

وإظهاراً لهدف المؤسسة الإضافي -أخذين بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم- قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام ٢٠٠٩ بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، ومتوسطة الحجم؛ ليتم تطبيقه بدلاً من مجمل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.^١

^١ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم إصدارها في ١ يناير ٢٠١٠ الجزء أ

الفصل الثالث: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

١.٣ المقدمة:

تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية ، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفاد منها في إتخاذ القرارات المختلفة. ويتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة في ضوءها، وذلك من خلال :

١. توضيح وتحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة (من ربح أو خسارة).

٢. توضيح قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية. ويتم إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية التي جرى العرف على إنها تمثل سنة مالية تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١، وهي تقدم إلى مجموعة من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية، سواء كانت من داخل الوحدة الاقتصادية مثل: المالكين، الإدارة (بمختلف مستوياتها)، العاملين في الوحدة الاقتصادية، أو من خارج الوحدة الاقتصادية مثل: المساهمين، المستثمرين، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الدائنين والمقرضين، أجهزة الدولة المختلفة (مثل الوزارة المختصة، وزارة التخطيط، الهيئة العامة للضرائب، ... الخ)، حيث يتم اتخاذ العديد من القرارات في ضوء البيانات التي تحتويها القوائم المالية وبغرض تحقيق الهدف العام للقوائم المالية فإن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية التي يجب مراعاة تحقيقها عند إعداد القوائم المالية من أهمها الآتي:

١. إن البيانات التي تحتويها القوائم المالية يجب أن تساعد في توفير المعلومات المفيدة للعديد من الجهات (الداخلية والخارجية) التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة، وبما يعني ضرورة التأكد من توفير المعلومات لأولئك المستخدمين الذين ليس لديهم السلطة أو

القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرة من الوحدة الاقتصادية إلى جانب المستخدمين من داخل الوحدة الاقتصادية.

٢. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الاحتياجات من البيانات والمعلومات التي تحتاجها الجهات المختلفة، مما يعني أن القوائم المالية يجب أن تعد في ظل الأهداف التي يتوقع أن تحقق الفائدة لاحتياجات المستخدمين المتعددين سواء في عمليات التخطيط أو الرقابة أو تقييم الأداء.

٣. يجب أن توضح البيانات الواردة في القوائم المالية إمكانية المقارنة مع بيانات فترة (أو فترات) مالية سابقة بهدف المساعدة على توفير البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتقييم الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها وكذلك عمل المقارنات المختلفة.

٤. توفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها الوحدة الاقتصادية نشاطاتها المختلفة وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها (الحصول عليها) والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال.

٥. ضرورة توفير البيانات اللازمة عن المجالات غير الربحية التي قامت أو ساهمت بها الوحدة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات عن الدور الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) وكذلك توفير البيانات المتعلقة بالبيئة، على اعتبار أن هذه الأنشطة لها تأثيرا واضحا (مباشرا أو غير مباشر) على المجتمع الذي تعمل الوحدة الاقتصادية ضمن نطاقه.

٦. الأخذ بعين الاعتبار القدرات المختلفة لاستخدام وفهم البيانات الواردة في القوائم المالية من قبل المستخدمين المتعددين (المحتملين) من حيث درجة ثقافتهم الإدارية والمحاسبية وخبرتهم في مجال التعامل مع تلك البيانات خلال فترة أو فترات زمنية سابقة.^١

لذا فإن القوائم المالية حسب معيار العرض والإفصاح رقم (١): ربط البيان رقم (١) من معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، بين أنواع القوائم المالية وأهداف

^١ جهاد الناصر، قياس مدى التزام المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية بمتطلبات الإفصاح الدولية، أطروحة دكتوراه، دمشق- الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٢

المحاسبة المالية ووظائف المصرف، وتناول مفاهيم العناصر الأساسية للقوائم المالية. وحدد البيان القوائم المالية بما يلي:

١. قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمرا لأموال المساهمين، وما في حكمها وأموال أصحاب حسابات الاستثمار، وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات له وعليه، أو للغير وعليهم، وتتحدد هذه القوائم طبقا لما استقر عليه العرف المحاسبي بما يلي:

- قائمه المركز المالي
 - قائمه الدخل
 - قائمه التدفقات النقدية
 - قائمه الأرباح المحتجزة أو التغيرات في حقوق أصحاب الملكية
٢. قوائم تعبر عن وظيفة المصرف، بصفته مديرا للاستثمارات المقيمة، وتتحدد هذه القوائم بقائمه التغيرات في الاستثمارات المقيمة.
٣. قوائم تعبر عن الوظيفة الاجتماعية للمصرف. وتتحدد هذه القوائم بما يلي:
- قائمه مصادر أموال الزكاة واستخداماتها
 - قائمه مصادر أموال القرض الحسن واستخداماتها

العناصر الأساسية للقوائم المالية:

- اختار البيان الصادر عن الهيئه مدخل الترابط بين عناصر القوائم المالية الأساسية. وحسب هذا المدخل تعتبر الموجودات والمطلوبات هما الأساس الإرتكازي لتعريف كل من الإيرادات والمصروفات والدخل والخسارة.
- ولم يأخذ البيان بمدخل استقلال القوائم الذي يعرف فيه كل عنصر من حيث طبيعته هو دون ربطه بعناصر أخرى.
- ولكل مدخل من المدخلين المذكورين أصل في الفقه الإسلامي. فمدخل الترابط يعرف الربح بأنه الزيادة على رأس المال والخسارة هي نقص رأس المال. أما مدخل الاستقلال فيعرف الربح بأنه

– الزيادة في ثمن البيع عن ثمنه الأول، والخسارة نقص ثمن البيع عن ثمنه الأول. إن الهيئة وفقت بالأخذ بمدخل الترابط لأن مفهوم الربح والخسارة فيه أشمل.^١

٢.٣ الأعمال المصرفية:

وقبل الاسترسال والتفصيل بالقوائم الماليه تجدر بنا الاشارة إلى الأعمال المصرفية فقد عرف قانون البنوك الأردني البنك التجاري: بأنه الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية (قبول الودائع واستثمارها ومضاعفه النقد)، ويلاحظ أن مفهوم البنك مشتق من أعماله الأساسية التي يقوم بها. فالبنوك التجارية هي التي تقوم بصفه أساسيه بقبول وتلقي الودائع تحت الطلب ولأجل قصير وتتعامل في الائتمان قصير الأجل. وهذا يؤكد أن للبنوك أعمال هامه تقوم بها في الاقتصاد الوطني. البنوك التجارية هدفها الأساسي منح الائتمان المصرفي لتحقيق الأرباح لمالكها من خلال عمليات مصرفيه تؤديها، ويمكننا تلخيص الأعمال المصرفية للبنك التجاري بما يلي: قبول الودائع، منح القروض والسلف، تسويه المدفوعات الدولية وتسهيل التجارة الدولية، مضاعفه أو إيجاد النقد، الوكالة عن عملاء البنك والاستشارات.^٢

٣.٣ القوائم المالية:

١ - قائمة المركز المالي :

هي القائمة التي تعرض الوضع المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، وهي القائمة التي تظهر أصول وإلتزامات وحقوق الملكية للمنشأة، وهي بالتالي تبين ثروة الملاك (رأس المال). ومن فوائد هذه القائمة أنها تقدم معلومات لمستخدمي القوائم المالية تتعلق بالسيولة الموجودة في المنشأة ومدى القدرة على سداد الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل ومدى قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة لحاجاتها المتوقعة، كما تقدم تصوراً عن حجم نشاط المنشأة

^١ حسين سمحان، موسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية ي ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص ٣٨٨ + ٣٨٩

^٢ حسين سمحان، موسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية ي ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص ٢٧

من خلال مجموع الأصول (الموجودات) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة. وبالرغم من كل ذلك يوجد عدد من المحددات لقائمة المركز المالي من أهمها:

١. التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ تاريخية (التكلفة التاريخية).
٢. التقديرات والحكم الشخصي لبعض البنود مثل المخصصات.
٣. عدم شمولها للعديد من البنود ذات القيمة المالية للمنشأة والتي يصعب قياسها بدقة مثل قيمة الموارد البشرية.

وتظهر الميزانية العمومية الأصول والالتزامات وحقوق الملكية حيث يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عند عرض الأصول والالتزامات في الميزانية تصنيفها إلى متداولة وغير متداولة كفئات منفصلة في الميزانية العمومية^١.

وقد أوضح البيان رقم (١) من معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية بأن حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها تتميز بما يلي:

- أنها نقدية.
- يحكمها عقد مضاربة فيه المصرف مضارباً وأصحاب حسابات الاستثمار رب المال.
- هذه المضاربة ثنائية من حيث عدد الأطراف ومطلقة م حيث الشروط.
- يمكن خلط هذه الحقوق بحقوق المساهمين.
- تظهر هذه الحسابات في قائمة المركز المالي لأن حق التصرف فيها مطلقاً.
- تقدر هذه الحقوق بصافي ما يتبقى لأصحابها بعد إضافة ما يخصهم من الأرباح وطرح ما يخصهم من الخسائر أو من مسحوبات.
- يشمل لفظ وما في حكمها أية نقود يقلبها المصرف على أساس المضاربة المطلقة مثل سندات المقارضة المطلقة.

^١ نضال الرمحي، طارق نصار، زياد الذبيبة، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ص ٣٦٤-٣٦٥

- قبض المصرف لهذه الحقوق قبض أمانة لا قبض ضمان.
- حقوق الأقلية تتركز في حسابات الاستثمار المخصص (المضاربة المقيدة) وما في حكمها.^١

٢ - قائمة الدخل:

وهي القائمة التي تتضمن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة لفترة معينة، حيث يعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات واردة أو زيادة في الأصول أو تخفيض في الإلتزامات والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية (رأس المال)، عدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك، ويتضمن الدخل (الإيرادات، والمكاسب).

أما المصاريف فتعرف بأنها نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة، أو استنفاد الأصول، أو تكبد التزامات ينشأ عنها نقصان في حقوق الملكية، من دون المتعلقة بالتوزيعات على المالكين.

أهداف قائمة الدخل:

إن أعداد قائمة الدخل تحقق عددا من الأهداف وهي كما يلي:

- تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة الإدارة في إستغلال موارد المشروع بشكل فعال لتعظيم الربح.
- توفير المعلومات عن العمليات التشغيلية بالمنشأة.
- معرفة الملاك لنتائج إستثماراتهم في المنشأة.^٢

^١ حسين سمحان، موسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص ص ٣٩٠-٣٩١

^٢ نضال الرمحي، طارق نصار، زياد الذبيبة، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٣٤٦

٣- قائمه حقوق الملكية:

حيث تظهر هذه القائمة التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية من زيادة أو نقصان خلال الفترة المالية، حيث تزداد حقوق الملكية بالأرباح خلال العام، وكذلك الإضافات إلى رأس المال وتنقص بكل من الخسائر، والمسحوبات الشخصية التي يقوم بها ملاك المشروع^١، أما في المؤسسات الإسلامية فأنها تشمل صافي الدخل أو الخسارة ويقسم إلى قسمين:

- استثمارات حقوق أصحاب الملكية: وهي مقدار الزيادة في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن قيامهم بتحويل موجودات أو تقديم خدمات إلى المصرف، أو سدادهم أو تحملهم لالتزامات على المصرف.
- التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية: وهي مقدار النقص في حقوق الملكية، الناتج عن قيام المصرف بتحويل موجودات، أو تقديم خدمات إلى أصحاب حقوق الملكية، أو سداده أو تحمله التزام عليهم^٢.

٤- قائمة الأرباح المبقاة (المحتجزة):

تعرف قائمة الأرباح المحتجزة بأنها التقرير الذي يتم من خلاله بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الأرباح على الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية وتكون المعادلة المحاسبية المستخدمة لذلك هي:

أرباح محتجزة أول المدة + صافي الدخل - توزيعات الأرباح = أرباح محتجزة آخر المدة^٣.

تفسير الأرباح المحتجزة:

تقوم معظم المنشآت الناجحة عادة بحجز جزء من أرباحها وعدم توزيعه لعمل توسعات في المستقبل، أو استغلال أي فرص طارئة قد تظهر في المستقبل أو لتدعيم احتياطاتها، وإعادة الاستثمار من المكاسب أو الأرباح المحتجزة يمثل أحد المصادر الهامة لتمويل أعمال

^١ نضال الرمحي، طارق نصار، زياد الذبيبة، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٣٤٦ -

^٢ حسين سمحان، موسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص ٣٩٧

^٣ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، مصر - الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٧٢

المنشآت، ويهتم الدائنون والمقرضون بقائمة الأرباح المحتجزة لأنها تبين سياسة المنشأة في إجراء توزيعات الأرباح وقدرتها على إعادة سداد ديونها، فكل مبلغ تسدده المنشأة كتوزيعات أرباح على مساهميها يمثل نسبياً خفصاً في قدرتها على إعادة سداد ديونها، كما يفحص المستثمرون قائمة الأرباح المحتجزة لتحديد ما إذا كانت المنشأة تعيد استثمار جزء مناسب من أرباحها لتدعيم احتمالات النمو المستقبلية.

٥- قائمة التدفقات النقدية:

تركز قائمة التدفقات النقدية على أمرين:

الأول: أنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة.

الثاني: أنه يتم تبويب القائمة إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:

أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل.^١

أما هذه القوائم حسب المؤسسات المالية الإسلامية فإنها تشتمل على:

- النقد وما في حكمه: وهو العملات المحلية والأجنبية لدى المصرف و ودائع المصرف تحت الطلب لدى المصارف الأخرى.
- التدفقات النقدية من العمليات: وهي التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف أو الخارجة منه خلال فتره معينه نتيجة لعمليات ينعكس تأثيرها في قائمة الدخل باستثناء التدفقات النقدية الناتجة من التصرف في موجودات اقتناها المصرف لاستخدامه أو استثماره الذاتي (الأصول أو الاستثمارات طويلة الأجل)
- التدفقات النقدية من الاستثمارات: وهي تلك التدفقات الناتجة عن اقتناء المصرف لموجودات بغرض الاستثمار.
- التدفقات النقدية من التمويل: وهي تلك التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية أو إيداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب الحسابات الائتمانية أو النقد

^١ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، مرجع سابق، ص ٧٤

- الخارج من المصرف نتيجة التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية أو سحبات أصحاب الحسابات بأنواعها.^١

تفسير قائمة التدفقات النقدية:

يعتقد الكثيرون من المحللين أن قائمة التدفقات النقدية أكثر منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن توفيرها لسداد الديون الدائنين وتوزيعات الأرباح للمساهمين، كما ينظر المصرفيون إلى قسم التدفقات النقدية من التشغيل على أنه الأكثر أهمية كمؤشر على قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية والتي يمكن أن تستخدم لمقابلة احتياجات السيولة الحالية، وسداد الإلتزامات تجاه الدائنين وكذلك إمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في عمل توسعات.

ويقوم المساهمون بالاستثمار في المنشأة فقط عندما يعتقدون أنها تستطيع توليد تدفقات نقدية موجبة من التشغيل لإمكان سداد توزيعات الأرباح وعمل التوسعات، أما التدفقات النقدية في قسم الاستثمار فتبين مدى الزيادة / أو النقص في الطاقة الإنتاجية، ويمثل الزيادة في الاستثمارات إشارة إيجابية، أما قسم التمويل فيوضح مصادر التمويل من المستثمرين والدائنين وعملية السداد للدائنين.^٢

٦- قائمه التغيرات في الاستثمارات المقيدة وما في حكمها:

ميز البيان رقم (١) الصادر عن هيئه المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بين حسابات المضاربة المطلقة (حسابات الاستثمار المطلقة) وحسابات المضاربة المقيدة (حسابات الاستثمار المقيدة)، حيث أورد حسابات الاستثمار المطلقة كأحد مصادر الأموال في قائمه المركز المالي للمصرف، أما حسابات الاستثمار المقيدة فعالجها محاسبيا خارج القوائم المالية للمصرف باعتبارها وحده محاسبية مستقلة. لذا فقد قرر البيان إعداد قائمه خاصة بها تحتوي على مصادر هذه الأموال واستخداماتها ونتيجت هذا الاستخدام معا.

^١ حسين سمحان، موسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئه المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٩٨-٣٩٩

^٢ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، مرجع سابق، ص ٧٨

وتتمثل عناصر هذه القائمة بما يلي:

- الاستثمارات المقيمة: وهي الموجودات التي قام المصرف باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمارات المقيمة وفقا لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب. ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة المقيمة أو على أساس الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيمة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية.
 - إيداعات وسحوبات أصحاب حسابات الاستثمارات المقيمة: وهي ما يتسلمه المصرف منهم أو يعطيه لهم من أموال خلال الفترة أو تحويل كل أو بعض أرصدتهم أو قيمة وثائقهم من محفظه إلى أخرى.
 - أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيمة: ويقصد بها صافي الزيادة أو النقص في الاستثمارات المقيمة الناتجين عن ممارسة النشاط في استثمار هذه الأموال قبل خصم نصيب المصرف مقابل إدارتها.
 - نصيب المصرف في أرباح الاستثمارات المقيمة بصفته مضاربا أو أجره بصفته وكيل^١.
- ٧- قائمه مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات:

يتم إعداد هذه القائمة عادة في المصارف الإسلامية التي تقوم بجمع أموال الزكاة من المسلمين المتعاملين مع البنك أو غيرهم إضافة إلى زكاة أرباح الاستثمار المشترك وغيرها.

وتشمل هذه القائمة:

- مصادر أموال الزكاة والصدقات: تتمثل في زكاة أموال البنك وما يتلقاه من زكاة أموال المسلمين سواء المتعاملين مع البنك أو غيره، إضافة إلى الصدقات التطوعية.
- استخدامات أموال صندوق الزكاة: وهي المصارف الثمانية المذكورة في القرآن (الفقراء والمساكين، ابن السبيل، الغارمون، وفي الرقاب، المؤلفة قلوبهم، في سبيل الله، العاملون عليها)
- قائمة واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن: وتشمل مصادر استخدامات هذا الصندوق والتي أذن أصحاب الأموال بإقراضها^٢.

^١ حسين سمحان، موسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٠٢

^٢ حسين سمحان، موسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٠٤

٤.٣ الفرق بين الوديعة والقرض والمضاربة

ولابد من فهم بعض المصطلحات من الناحية الشرعية أولاً حتى نتمكن من فهم القيود المحاسبية وأسباب عدم إظهار حسابات الاستثمار المشترك وحسابات الاستثمار المخصص وما في حكمها كالتزامات على المصرف الإسلامي.

الوديعة: تعرف على أنها " إيداع شيء لدى شخص آخر لمدة معينة على أن يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب "، وفي الاصطلاح عرفت على أنها " ما يترك عند الأمين "، أو " توكيل بحفظ مال ".

القرض: عرف القرض اصطلاحاً على أنه " دفع المال إلى من ينتفع فيه بغير عوض على أن يردّه في وقت محدد في المستقبل أو عند الطلب ".

المضاربة : عرف القاموس المحيط المضاربة على أنها "ضارب له أي أتجر في ماله وهي القراض عقد بين طرفين يقدم أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءً. أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه. ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الآخر العامل أو المضارب". نلاحظ من خلال تعريف العقود السابق الاختلافات الجوهرية التالية بينها: تنتقل ملكية المال في عقد القرض للمقترض ويصبح للمقرض ديناً في ذمة المقترض ويصبح من حق المقترض وحده فقط الحق في عائد القرض إذا استثمره وعليه غرم هذا المال – خسارته – في حالة الخسارة. أما في عقد المضاربة فتبقى ملكية رب المال مستمرة لماله وينتقل الحق في التصرف بالمال فقط للمضارب ليتمكن من العمل فيه من أجل الربح، فمن حق رب المال الربح لأنه خاطر بماله حيث سيتحمل الخسارة في حال وقوعها بدون تقصير المضارب، ويستحق المضارب الربح بعمله. أما في عقد الوديعة فتبقى ملكية المال لصاحبه (المودع) ولا يحق للمودع لديه أن يتصرف بهذا المال.^١

^١ حسين محمد سمحان، موسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٨ - ٣٩

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

١.٤ منهج الدراسة:

المنهج الوصفي: من خلال جمع البيانات الأساسية للمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في بنك الكويت الدولي، ومعرفة أهم المعايير المعمول بها في البنك والتي تخص المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، والتعرف على مدى تطبيقها.

المنهج التحليلي: وسيتم الاستعانة بهذا المنهج لمعرفة مدى تطبيق مؤشرات الربحية في بنك الكويت الدولي، وذلك من خلال تحليل بيانات الدراسة التي تم الحصول عليها من القوائم المالية لبنك الكويت الدولي في الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) و(٢٠٠٩-٢٠١١)، ولم نأخذ بيانات السنوات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ نظراً لتحول البنك من النظام التجاري إلى النظام الإسلامي في عام ٢٠٠٧ وتركت السنة اللاحقة كفترة لاستقرار بيانات القوائم المالية بعد التحول.

٢.٤ طرق جمع البيانات:

- البيانات الثانوية: تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مراجعة الباحثه للأدبيات من كتب ودوريات ودراسات سابقة ذات علاقة بموضوع الدراسة.

- البيانات الأساسية أو الأولية: تم الاعتماد على الوثائق الأساسية للحصول على المعلومات، والبيانات الأساسية من بنك الكويت الدولي مباشرة والتي تشمل: القوائم المالية ربع سنوية للسنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١)، وتم استخراج: نسبة مجمل الربح، وصافي المبيعات، ونسبة الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب، وصافي الربح بعد الضريبة، وجملة الموجودات، وتوزيعات الأسهم الممتازة، وجملة حقوق المساهمين العاديين، وأخيراً معدل دوران الموجودات، وكان لا بدّ للباحثه أن تأخذ مجموعة من المتغيرات التي ساعدتها في استخراج تلك العناصر، وتمثلت المتغيرات في: نسبة مجمل الربح، ونسبة الربح التشغيلي، ونسبة صافي الربح، والعائد على الموجودات، العائد على حقوق المساهمين العاديين، والقوة الإيرادية، وأخيراً في استخراج العائد على الإستثمار.

٣.٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام (٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦)؛ للتعرف على نسب الربحية في بنك الكويت الدولي؛ لاستخدام المعايير الدولية.

القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام (٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٠١١)؛ للتعرف على نسب الربحية في بنك الكويت الدولي؛ لاستخدام المعايير الإسلامية.

- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية واختبار "t" للفترة التجارية والإسلامية: للمقارنة بين الربحية في بنك الكويت الدولي من حيث استخدام المعايير الدولية والإسلامية.
- مصفوفة الارتباط للمتغيرات (Correlation)؛ للكشف عن وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة؛ لمعرفة مدى التطابق في متغيرات نسب الربحية.
- اختبار التوزيع الطبيعي (Normality)؛ للتأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

الفصل الخامس: تحليل بيانات الدراسة والتحليل الإحصائي

١.٥ لمحة عن بنك الكويت الدولي:

مصرف كويتي تأسس عام ١٩٧٣ يقوم بجميع الأعمال المصرفية، والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تأسس البنك في ١٣ مايو ١٩٧٣ تحت اسم البنك العقاري الكويتي، وذلك لتلبية الحاجة المتزايدة لمصرف متخصص في التمويل العقاري.

هدف البنك العقاري الكويتي؛ لتقديم التسهيلات المصرفية للمستثمرين، والمقاولين، وأصحاب الأملاك الخاصة، وفي الأول من يوليو من عام ٢٠٠٧ تحول نظام البنك ليقوم على نظام المصرفية الإسلامية، وتغير اسم البنك من العقاري؛ ليصبح بنك الكويت الدولي.

وتقدر أصول البنك بحوالي مليار دينار كويتي عام ٢٠١١، وله في الوقت الحالي ١٩ فرع منتشرة في مناطق الكويت، وتتضمن أعمال بنك الكويت الدولي بصفته بنكاً إسلامياً كافة الخدمات المصرفية التي تتضمن قبول الودائع، والمعاملات التمويلية، والاستثمار المباشر، والمرابحة (سيارات وعقارات وسلع)، والإجارة المنتهية بالتملك، والاستصناع، والبطاقات الائتمانية، والوكالة إضافة إلى خدمات أخرى (مشاريع وتمويل الشركات وخدمات الخزينة وإصدار الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والمعاملات العقارية وإدارة الممتلكات).^١

٢.٥ تحليل بيانات الدراسة والتحليل الإحصائي

السؤال الرئيسي الأول: هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في بنك الكويت الدولي؟، والمتمثلة في:

- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مجمل الربح ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على صافي المبيعات ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب ؟

^١ ar.wikipedia.org/wiki/بنك_الكويت_الدولي

- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على صافي الربح بعد الضريبة ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جملة الموجودات ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على توزيعات الأسهم الممتازة ؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جملة حقوق المساهمين العاديين؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية على معدل دوران الموجودات ؟

مقارنة للمحتوى المعلوماتي في فترة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في بنك الكويت الدولي^١:

شهد مجمل الربح إرتفاعاً في سنة ٢٠٠٤، وقد شهد إرتفاعاً في الفترة الثانية والثالثة ولكنّه قد انخفض في الفترة الأخيرة من سنة ٢٠٠٥، وشهد تذبذباً في سنة ٢٠٠٦ وكانت الفترة الأولى الأفضل من نفس السنة.

شهد صافي المبيعات استمراراً في الإرتفاع في سنة ٢٠٠٤، فشهد إرتفاعاً في الفترات الثلاثة الأولى لسنة ٢٠٠٥، ولكنّه انخفض في الربع الأخير من السنة، ثم ارتفع في الفترات الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٦ وإنخفضت في الفترة الأخيرة.

شهد الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب الإرتفاع في سنة ٢٠٠٤، وانخفض في الفترة الثانية عن الفترة الأولى لسنة ٢٠٠٥، ولكنّه عاود الإرتفاع في الربع الثالث، والربع الأخير من نفس السنة، وانخفض في الفترة الثانية عن الفترة الأولى لسنة ٢٠٠٦، ولكنه عاود الإرتفاع في الربع الثالث، والربع الأخير من نفس السنة.

شهد صافي الربح بعد الضريبة الإرتفاع في سنة ٢٠٠٤، وإنخفض في الفترة الثانية عن الفترة الأولى لسنة ٢٠٠٥، ولكنه عاود الإرتفاع في الربع الثالث، والربع الأخير من نفس السنة، وانخفض في الفترة الثانية عن الفترة الأولى لسنة ٢٠٠٦، ولكنه ارتفع في الربع الثالث، والربع الأخير من نفس السنة.

^١ أدرجت البيانات التي اعتمدت عليها هذه المقارنة في ملحق خاص لها ملحق رقم (١).

شهدت جملة الموجودات تذبذباً في الارتفاع والانخفاض لسنة ٢٠٠٤، وقد شهدت ارتفاعاً في الفترات الثلاث الأولى من سنة ٢٠٠٥، ولكنها انخفضت في الربع الأخير من نفس السنة، كما شهدت ارتفاع في الفترة الثانية من سنة ٢٠٠٦، وانخفضت بعد ذلك في الفترة الثالثة، ثم عاودت الارتفاع، وكانت الفترة الثانية الأفضل.

حافظت توزيعات أسهم ممتازة في الثبات للفترات الثلاث من سنة ٢٠٠٤، ولكنها قد شهدت انخفاضاً في الفترة الأخيرة من نفس السنة، وحافظت على ثباتها في سنة ٢٠٠٥، وحافظت على ثباتها في الفترة الأولى، والثانية، ولكنها ارتفعت في الفترة الثالثة، والرابعة في سنة ٢٠٠٦.

شهدت جملة حقوق المساهمين العاديين ارتفاعاً في الفترة الثانية، ولكن الفترة الثالثة اتسمت بالثبات في حين اتسمت الفترة الرابعة بالارتفاع لسنة ٢٠٠٤، وحافظت على ثباتها في سنة ٢٠٠٥، وحافظت على الارتفاع من الربع الثاني إلى نهاية سنة ٢٠٠٦.

شهد معدل دوران الموجودات إنخفاضاً في الفترة الثانية لسنة ٢٠٠٤، وقد شهدت الفترتين الأخيرتين من السنة ارتفاعاً، في حين انخفضت إنخفاضاً طفيفاً في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٥، ولكنها قد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً كذلك في نفس السنة، ثم عاودت الارتفاع في الفترة الأخيرة، وحافظت على الارتفاع في الفترة الأولى، والثانية، والثالثة من سنة ٢٠٠٦، ولكنها انخفضت في الربع الأخير من نفس السنة.

السؤال الرئيسي الثاني: هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الإسلامية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في بنك الكويت الدولي؟، والمتمثلة في:

- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على مجمل الربح؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على صافي المبيعات؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على صافي الربح بعد الضريبة؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على جملة الموجودات؟

- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على توزيعات الأسهم الممتازة؟
- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على جملة حقوق المساهمين العاديين؟

• هل يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على معدل دوران الموجودات؟

مقارنة للمحتوى المعلوماتي في فترة تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في بنك الكويت الدولي^١:

شهد مجمل الربح تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض من سنة ٢٠٠٩، وفي سنة ٢٠١٠ شهدت انخفاضاً في الفترة الثانية، ولكنه كان مرتفع في الفترات الأخرى، وشهد ارتفاع في سنة ٢٠١١. شهد صافي الإيرادات انخفاضاً في الفترات الثلاث الأولى ولكن ارتفع في الفترة الأخيرة من سنة ٢٠٠٩، وشهد ارتفاعاً في سنة ٢٠١٠، و٢٠١١.

كانت الفترة الأولى جيدة بالنسبة للربح التشغيلي قبل الفوائد، والضرائب، لكنها انخفضت في الفترة الثانية، والثالثة، ثم عاودت الارتفاع في الفترة الأخيرة من سنة ٢٠٠٩، ثم حافظ على الارتفاع لسنة ٢٠١٠، وشهد تذبذباً في سنة ٢٠١١.

كانت الفترة الأولى جيدة بالنسبة لصافي الربح بعد الضريبة في الفترة الأولى، لكنها انخفضت في الفترة الثانية، والثالثة، ثم عاودت الارتفاع في الفترة الأخيرة من سنة ٢٠٠٩، ثم شهد تذبذباً وكانت الفترة الأخيرة من أفضل الفترات في سنة ٢٠١٠، ثم شهد ارتفاعاً في سنة ٢٠١١.

شهدت جملة الموجودات ارتفاع في سنة ٢٠٠٩، كما شهدت الارتفاع في جميع فترات ٢٠١٠ باستثناء الفترة الأخيرة، وقد شهدت الفترة الأولى من سنة ٢٠١١ ارتفاعاً، ثم انخفضت في الفترة الثانية، والثالثة، وعاودت الارتفاع في الفترة الأخيرة.

شهدت توزيعات الأسهم ثباتاً في جميع فترات ٢٠٠٩، و٢٠١٠، و٢٠١١.

^١ أدرجت البيانات التي اعتمدت عليها هذه المقارنة في ملحق خاص بها ملحق رقم (٢)

شهدت جملة حقوق المساهمين العاديين الارتفاع في الفترة الثانية من سنة ٢٠٠٩، ثم اتسمت بالثبات، وشهدت ثباتاً في ٢٠١٠ و ٢٠١١.

شهد معدل دوران الموجودات الارتفاع في الربع الأول ثم انخفض في الربع الثاني، والثالث لكنه ارتفع في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٩، وشهد ارتفاعاً في سنة ٢٠١٠ في كل الفترات، أما سنة ٢٠١١ فقد شهد تذبذباً في فتراته بين الارتفاع والانخفاض.

وللتعرف على مدى التغير الذي طرأ على قيم ونسب متغيرات/ مؤشرات الدراسة خلال مرحلتي الدراسة (المرحلة الأولى من ٢٠٠٤-٢٠٠٦، المرحلة الثانية من ٢٠٠٩-٢٠١١م) تم احتساب المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة لكل سنة مالية بهدف إجراء المقارنات بين تلك القيم، أنظر الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١):

المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة للمرحلتين الدراسيتين

الرقم	المتغير/ السنة	المتوسط الحسابي للسنة المالية ٢٠٠٤	المتوسط الحسابي للسنة المالية ٢٠٠٥	المتوسط الحسابي للسنة المالية ٢٠٠٦	المتوسط الحسابي للمرحلة الدولية
المرحلة الأولى:					
١	نسبة مجمل الربح	٨.٣٨	٦.٨٩	٧.١٢	٧.٤٦
٢	نسبة الربح التشغيلي	٦.٤٧	٥.٢٩	٧.٠٤	٦.٢٦
٣	نسبة صافي الربح	٣.١٧	٣.٥٣	٣.٢٣	٣.٣١
٤	العائد على الموجودات	١.٢٥	١.٠٩	١.٣٤	١.٢٢
٥	العائد على حقوق المساهمين العاديين	٩.١١	٤.٣٠	٢.٨٥	٥.٤٢
٦	القوة الايرادية	%١٣٤.٤٧	%١٠٩.٧٣	%١٣٤.٥٩	%١٢٦.٢٦
٧	العائد على الاستثمار	٠.٥٩	٠.٧٢	٠.٦٢	٠.٦٤

المرحلة الثانية:					
	المتغير / السنة	المتوسط الحسابي للسنة المالية ٢٠٠٩	المتوسط الحسابي للسنة المالية ٢٠١٠	المتوسط الحسابي للسنة المالية ٢٠١١	المتوسط الحسابي للمرحلة الإسلامية
١	نسبة مجمل الربح	٣.٥٦	٤.٩٨	٧.٥٧	٥.٣٧
٢	نسبة الربح التشغيلي	١.٩٠	٦.٣٢	٢.٤٧	٣.٥٦
٣	نسبة صافي الربح	١.٩٠	٢.١٧	٢.٣٢	٢.١٣
٤	العائد على الموجودات	٠.٢٨	١.٠٦	٠.٤٥	٠.٥٩
٥	العائد على حقوق المساهمين العاديين	٦.١٥	٢.٩٣	٥.١٨	٤.٧٥
٦	القوة الايرادية	٢٨.٦٩%	١٠٦.٥٨%	٤٥.٦٩%	٦٠.٣٢%
٧	العائد على الاستثمار	٠.٢٨	٠.٣٥	٠.٤٢	٠.٣٥

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحثة بالاستناد إلى البيانات في الجداول الستة السابقة له.

يتبين لنا من الجدول رقم (١) أنَّ جميع متغيرات الدراسة، وفي المرحلتين الدراسيتين، قد شهدت تذبذباً في المتوسطات الحسابية لقيم ونسب مُتغيراتها، إذ أنَّها تراوحت بين الارتفاع والانخفاض، علماً بأن المتوسطات الحسابية لقيم ونسب مُتغيرات المرحلة الأولى الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦ م هي ذات قيم ونسب أعلى من قيم ونسب المرحلة الثانية الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١ م، فالمتوسط الحسابي لمتغير نسبة مجمل الربح للفترة الدراسية الأولى بلغ (٧.٤٦) في حين بلغ للمرحلة الثانية (٥.٣٧)، أما المتوسط الحسابي لمؤشر نسبة الربح التشغيلي فقد بلغ للمرحلة الأولى (٦.٢٦) في حين أنَّ هذه النسبة لمتوسط الربح التشغيلي بلغت في المرحلة الثانية (٣.٥٦)، وكذلك مؤشر نسبة صافي الربح إذ تمثل المتوسط الحسابي له للمرحلة الأولى (٣.٣١) في حين كان للمرحلة الثانية (٢.١٣)، كما أنَّ المتوسط الحسابي لمتغير العائد على الموجودات، بلغ للمرحلة الأولى (١.٢٢) في حين سجل متوسطاً حسابياً، بلغ (٠.٥٩) في المرحلة الثانية، أما مُتغير العائد على حقوق المساهمين العاديين فتمثل المتوسط الحسابي له (٥.٤٢) للمرحلة الأولى بينما تمثل بمتوسط حسابي (٤.٧٥) للمرحلة الثانية، وكذلك

بالنسبة لمتغير القوة الايرادية، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه القوة في المرحلة الأولى (١٢٦.٢٦%) بينما كان مقدار هذه القوة كمتوسط حسابي للمرحلة الثانية (٦٠.٣٢%)، وأخيراً فإنّ متغير العائد على الاستثمار قد شهد المتوسط الحسابي له في المرحلة الأولى (٠.٦٤) بينما جاء المتوسط الحسابي لهذا العائد على الاستثمار في المرحلة الثانية بمقدار (٠.٣٥).

السؤال الثالث: هل يوجد فروقات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية؟

للإجابة عن هذا السؤال تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفترة التجارية والإسلامية، ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تم استخدام اختبار "ت" للبيانات المترابطة، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" للفترة التجارية والإسلامية

الفترة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
التجارية	١٢	١١.٢٥٩٨	٣.٠٦٠٧٠	٠.٥٧٢	١١	٠.٥٧٩
الإسلامية	١٢	١٠.٢٠٨٩	٥.٣٣٠٨٦			
التجارية	١٢	١٥١.٨١٣٠	١٦.٨٠٢٩٤	-٨.٠٤٩	١١	٠.٠٠٠
الإسلامية	١٢	١٨٣.٦٥٤١	١٧.٥٤٤٩٥			
الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	١٢	٩.٤٤٣٨	٧.٦٥١٣٤	١.١٩٣	١١	٠.٢٥٨
الإسلامية	١٢	٦.٨٢٧٣	٩.٥٥١٤٥			
صافي الربح بعد الضريبة	١٢	٤.٩٨٧٠	٢.٤١٤٩٠	١.٥٣٧	١١	٠.١٥٣
الإسلامية	١٢	٤.٠٣٠٢	٣.٣٢١٦٦			
التجارية	١٢	٧٥٩.٢٩٩٨	٣٧.٣٢٨٦٨	٢٩.٦٤٩	١١	٠.٠٠٠
الإسلامية	١٢	١١١٣.٧٦٤٨	٢٩.١٦٦١٨			

توزيعات أسهم ممتازة	التجارية	١٢	٦.٧٧٥٧	٣.١٧٠٥٤	-٢.٩٠٠	١١	٠.١٤
	الاسلامية	١٢	٩.٤٣٠٠	٠.٠٠٠٠٠			
جملة حقوق المساهمين العاديين	التجارية	١٢	٧٢.٥٤٨٣	١١.٢٨٧١٠	١٠.٧٣٢	١١	٠.٠٠٠
	الاسلامية	١٢	١٠٢.٩٤٦٢	٢.٧٢٢٢١			
معدل دوران الموجودات	التجارية	١٢	١٩.٩٥٨٣	١.٦٧٤٤٧	٦.٣٠٠	١١	٠.٠٠٠
	الاسلامية	١٢	١٦.٤٩٠٨	١.٦٠٧٦٢			
نسبة مجمل الربح	التجارية	١٢	٧.٤٦٦٧	٢.١٧٧٧٥	١.٩٥٣	١١	٠.٧٧
	الاسلامية	١٢	٥.٣٧٣٣	٢.٣٩٦٥٠			
نسبة الربح التشغيلي	التجارية	١٢	٦.٣٥٩٢	٤.٩٨١٣٨	٢.١٢٦	١١	٠.٥٧
	الاسلامية	١٢	٣.٥٦٩٢	٤.٨٤٢٤٣			
نسبة صافي الربح	التجارية	١٢	٣.٣١٥٠	١.٦١٢١٤	٣.٠٤٠	١١	٠.١١
	الاسلامية	١٢	٢.١٣٠٨	١.٦٨٤٤٢			
العائد على الموجودات	التجارية	١٢	١.٢٣٠٨	٠.٩٨٦٩٦	٢.٧٣٧	١١	٠.١٩
	الاسلامية	١٢	٠.٦٠٠٠	٠.٨٣٤١٦			
العائد على حقوق المساهمين العاديين	التجارية	١٢	٥.٤٢٤٢	٣.٧٧٠٣١	٠.٦١٣	١١	٠.٥٥٣
	الاسلامية	١٢	٤.٧٥٩٢	٢.٩٨٩٣١			
القوة الايرادية	التجارية	١٢	١٢٦.٢٦٥٨	٩٧.٧٦٢١٥	٢.٨٣٦	١١	٠.١٦
	الاسلامية	١٢	٦٠.٣٢٣٣	٨٣.٤٩٧٨٤			
العائد على الاستثمار	التجارية	١٢	٠.٦٥٠٠	٠.٣٠٣٦٤	٤.٧٦٦	١١	٠.٠٠١
	الاسلامية	١٢	٠.٣٥٣٣	٠.٢٩٢٧٧			

يتبين من الجدول (٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.01$) في صافي الايرادات، وجملة الموجودات، وتوزيعات أسهم ممتازة، وجملة حقوق المساهمين العاديين،

ومعدل دوران الموجودات، وجاءت الفروق لصالح الفترة الإسلامية.

كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة صافي الربح، والعائد على الموجودات، والقوة الأيرادية، والعائد على الاستثمار، وجاءت الفروق لصالح الفترة التجارية. بينما لم تظهر فروق دالة إحصائية في باقي المتغيرات.

السؤال الرابع:

مقارنة بين أثر المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية على القوائم المالية.

نتائج اختبار استقلالية المتغيرات المستقلة:

تمّ حساب مصفوفة معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة، وذلك بهدف الكشف عن وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، والجدول رقم (٤-١٤) يوضح نتائج معاملات الارتباط بين المتغيرات.

جدول رقم (٣)

مصفوفة الارتباط للمتغيرات (Correlation)

	معدل الربح	صافي المبيعات	الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	صافي الربح الضريبة	جملة الموجودات	توزيعات أسهم ممتازة	جملة حقوق المساهمين العاديين
معدل الربح	١						
صافي المبيعات	١٦٣.	١					
الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	٠١٦-.	١٤٨.	١				
صافي الربح بعد الضريبة	٠٥٦.	٠١٤-.	٩٥(**)/١				
جملة الموجودات	١٤٦.	٢٢(**)/	٢٣٤.	٢٧٦.	١		

توزيعات أسهم ممتازة	- .١٠٠	(*) .٦٧٤	- .٠٥٩	.٠٨٠	(**) .١٦٢	١
جملة حقوق المساهمين العاديين	.٠٣٩	(**) .١٦٦	.٢٩٥	.٢٥١	(**) .١٩٦	١

* ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \geq 0.05)$

** ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \geq 0.01)$

بالاعتماد على نتائج جدول (٣) فإنه يتضح أنَّ معظم العلاقات الارتباطية بين مجالات الدراسة معنوية، وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.01)$ ، حيث تبين أنَّ أقوى ارتباط كان بين (جملة الموجودات وبين جملة حقوق المساهمين العاديين)، كما توضح النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة، وبهذا يمكن الحكم أنَّه لا يوجد ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة.

من خلال ما تقدم من اختبارات قبلية بحيث تبين أنَّه لا يوجد مشكلة ارتباط تام بين المتغيرات المستقلة، وأَنَّه لا يوجد مشكلة الارتباط الداخلي بين المتغيرات المستقلة، فإنَّ هذا يسمح بمواصلة المرحلة التالية، من خلال وضع فرضيات للدراسة واختبارها، وذلك بالتعرف على أثر معدل دوران الموجودات، وبهذا يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة (جملة حقوق المساهمين العاديين، الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب، توزيعات الأسهم الممتازة، مجمل الربح، صافي الربح بعد الضريبة، صافي المبيعات، جملة الموجودات) على "معدل دوران الموجودات".

(١) نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد:

جدول (٤)

جدول ملخص النموذج^b (Model Summary)

النموذج	R	R ^٢	Adjusted R ^٢	Std. Error of the Estimate
١	.٩٩٥	.٩٩٠	.٩٨٦	.٢٨٢٢٨

Predictors: (Constant) a جملة حقوق المساهمين العاديين، الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب،

توزيعات أسهم ممتازة، مجمل الربح، صافي الربح بعد الضريبة ، صافي الإيرادات، جملة الموجودات

b Dependent Variable: معدل دوران الموجودات

يتبين من الجدول (٤) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغت قيمته (٠.٩٩٥)، كما هو موضح قيمة معامل التحديد ويحدد بـ (R^2) بقيمة (٠.٩٨٦) والذي يفسر بأنه لو أضيف متغير مستقل للنموذج فإن قيمته سترتفع حتى لو لم يكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج (زيادة مجموع المربعات العائدة للانحدار SSR مع ثبات مجموع المربعات الكلية SST) ولهذا يتم حساب معامل التحديد المعدل (ADJUST) والذي يأخذ بالاعتبار الزيادة الحاصلة في درجات الحرية، وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت قيمته (٠.٩٨٦)، وعليه فإن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر (٩٩%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

(٢) اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار المتعدد:

لإختبار معنوية نموذج الإنحدار: ANOVA يمثل الجدول (٥) نتائج تحليل التباين

جدول (٥)

نتائج تحليل التباين^b

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
١	Regression	١٣٠.١٣٧		١٨.٥٩١	٢٣٣.٣١٦	.٠٠٠(a)
	Residual					
	Total	١٣١.٤١٢				

يوضح جدول (٥) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ولكل متغير مستقل (جملة حقوق المساهمين العاديين، الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب، توزيعات أسهم ممتازة، مجمل الربح، صافي الربح بعد الضريبة، صافي الإيرادات، جملة الموجودات) عن طريق إحصائي (F)، وتم صياغة فرضياته كالآتي:

الفرضية الصفرية: نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي (لا يوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع).

الفرضية البديلة: نموذج الانحدار المتعدد معنوي (يوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع).

ومن خلال ما يبينه جدول (١٢) فإنه يتضح وجود معنوية عالية لاختبار (F) مقدرة بـ (٢٣٣.٣١٦) بدرجة حرية (٧، ١٦) وبمستوى الدلالة قُدرت بـ ($\text{Sig} = ٠.٠٠٠$) أقل من مستوى الدلالة ($٠.٠٥ \leq \alpha$)، وبهذا يكون نموذج الانحدار ملائم لقياس العلاقة السببية بين للمتغيرات المستقلة مجتمعة، والمتغير التابع.

ومن هذا المنطلق يتم رفض الفرضية الصفرية مع قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن "نموذج الانحدار المتعدد معنوي (يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع)" وعليه فإنه يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إذ فسرت المتغيرات المستقلة ما مقداره (٩٩.٠%) من المتغير التابع.

وهكذا يُمكن القول أنه يوجد على الأقل متغير مستقل واحد من المتغيرات المستقلة يُؤثر على المتغير التابع والذي يُمكن أن يكون معنوي، ويتم معرفة ذلك من خلال اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد.

٣) اختبار معنوية معاملات معادلة الانحدار المتعدد:

الجدول (٦) يُوضح قيم معاملات الانحدار والاختبارات الإحصائية لها كما هو موضح فيما

يلي:

جدول (٦)

جدول المعاملات^a (Coefficient)

Sig	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.000	38.906		.479	18.609	١ (Constant)
.027	-2.428	-.094	.022	-.052	مجمّل الربح
.000	17.906	.099	.006	.112	صافي الإيرادات
.332	1.001	.036	.010	.010	الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب
.043	-1.622	-.023	.031	-.019	صافي الربح بعد الضريبة
.000	-13.140	-.039	.002	-.020	جملة الموجودات
.618	-.008	-.021	.038	-.019	توزيعات أسهم ممتازة
.904	.123	.010	.016	.002	جملة حقوق المساهمين العاديين
.847	.105	.009	.011	.0014	معدل دوران الموجودات

من خلال الجدول (٦) فإن:

اختبار (t) يسعى لاختبار الفرضية التالية لمعلمة التقاطع "الحد الثابت":

الفرضية الصفرية: قيمة الحد الثابت تساوي الصفر.

الفرضية البديلة: قيمة الحد الثابت لا تساوي الصفر.

وبالتالي من خلال ما هو موضح في الجدول رقم (٦) فإن معلمة الحد الثابت ($\text{Sig} = 0.000$) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ولهذا تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة والتي تنص أن "قيمة الحد الثابت لا تساوي الصفر"، وعليه فإن ظهور معلمة الميل معنوية يعكس أهمية المتغير المستقل في النموذج وإدخال قيمة الحد الثابت في معادلة الانحدار بحيث بلغت قيمته (١٨.٦٥٩).

ويتضح من خلال جدول رقم (٦) أن قيمة (t) بلغت (٢.٤٢٨)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٢٧) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه فإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمجمل الربح.

كما يتضح من خلال جدول رقم (٦) أن قيمة (t) بلغت (١٧.٩٥٦)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه فإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصافي الإيرادات.

ويتضح من خلال جدول رقم (٦) أن قيمة (t) بلغت (١.٠٠١)، وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٣٣٢) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه فإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب.

كما يتضح من خلال جدول رقم (٦) أن قيمة (t) بلغت (٠.٦٢٢)، وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٥٤٣) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه فإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لصافي الربح بعد الضريبة.

ويتضح من خلال جدول رقم (٦) أن قيمة (t) بلغت (-١٣.١٤٠)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه فإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجملة الموجودات.

يتضح من خلال جدول رقم (٦) أن قيمة (t) بلغت (-٠.٥٠٨)، وهي أقل من قيمتها الجدولية عند

مستوى معنوية (٠.٦١٨) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$)، وعليه فإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) لتوزيعات أسهم ممتازة.

كما يتضح من خلال جدول رقم (٦) أن قيمة (t) بلغت (٠.١٢٣)، وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٩٠٤) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$)، وعليه فإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) لجملة حقوق المساهمين العاديين.

وأخيراً يتضح من خلال جدول رقم (٦) أن قيمة (t) بلغت (٢.٤٢٨)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٢٧) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$)، وعليه فإنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠.٠٥$) لمعدل دوران الموجودات.

٤) اختبار التوزيع الطبيعي (Normality):

تم التأكد من التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باستخدام اختبار (One Sample test Kolmogorov-Smirnov)، والجدول رقم (٧) يبين ذلك.

جدول رقم (٧)

اختبار (One Sample Kolmogorov-Smirnov test) للمتغيرات

المتغير	قيمة اختبار	الدلالة الإحصائية
مجمّل الربح	.٦٣٧	.٨١٢
صافي الايرادات	.٦٧٤	.٧٥٤
الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	١.٣٥٤	.٠٦١
صافي الربح بعد الضريبة	.٧٢٥	.٦٧٠
جملة الموجودات	١.٢٩٩	.٠٦٩
توزيعات أسهم ممتازة	١.٢٩٨	.٠٧٢
جملة حقوق المساهمين العاديين	١.١٦٢	.٠٨٩
معدل دوران الموجودات	.٧٣٩	.٦٤٦
نسبة مجمّل الربح	.٤٦٦	.٩٨٢

نسبة الربح التشغيلي	١.٢٤٢	٠.٩١
نسبة صافي الربح	٠.٦٥٨	٠.٧٧٩
العائد على الموجودات	١.٢٥٧	٠.٦٨
العائد على حقوق المساهمين العاديين	٠.٤٨٨	٠.٩٧١
القوة الايرادية	١.٢٠٣	٠.١١١
العائد على الاستثمار	٠.٧٠٥	٠.٧٠٣

يتبين من الجدول رقم (٧) أن قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار (One Sample Kolmogorov- test) للمتغيرات تراوحت (٠.٦١-٠.٩٨٢) وجميعها أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي. وكذلك استناداً لنظرية النزعة المركزية والتي تنص إذا كان حجم العينة أكبر من (٢٠) وله وسط حسابي (μ) وتباين (σ^2)، فإن توزيع المعاينة للوسط الحسابي تقترب من التوزيع الطبيعي^(١).

^١ صلاح الدين حسن الهيتي، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص ٢٢٣.

الفصل السادس: نتائج الدراسة وتوصياتها

النتائج:

١. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية (لمجمل الربح، وصافي المبيعات، والربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب، وصافي الربح بعد الضريبة، وجملة الموجودات، وتوزيعات الأسهم الممتازة، وجملة حقوق المساهمين العاديين، ولمعدل دوران الموجودات) في بنك الكويت الدولي في الفترة التجارية والإسلامية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.
٢. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في صافي الإيرادات، وجملة الموجودات، وتوزيعات أسهم ممتازة، وجملة حقوق المساهمين العاديين، ومعدل دوران الموجودات، وجاءت الفروق لصالح الفترة الإسلامية في بنك الكويت الدولي، أما بالنسبة لصافي الربح، والعائد على الموجودات، والقوة الإيرادية، والعائد على الاستثمار، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية وجاءت الفروق لصالح الفترة التجارية في بنك الكويت الدولي.
٣. يتضح أن معظم العلاقات الارتباطية بين مجالات الدراسة معنوية وذات دلالة إحصائية، حيث تبين أن أقوى ارتباط كان بين (جملة الموجودات وبين جملة حقوق المساهمين العاديين)، كما توضح النتائج إلى وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائياً بين المتغيرات المستقلة.

الإستنتاجات:

١. على الرغم من أن تحليل بيانات هذه الدراسة يوحي بالسلبية إلى أن ذلك يرجع لقصر الفترة الإسلامية مقارنة بالفترة التجارية. وشهدت الفترة الإسلامية لهذا البنك استقطاباً للعملاء نظراً لتمسكهم بالمعتقدات الدينية بغض النظر عن الفوائد واعتبارهم البنوك التجارية بنوكاً ربويه يجب عدم التعامل معها.
٢. إن معايير المحاسبة سواء الدولية أو الإسلامية تؤثر على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية بالإيجاب مع إختلاف فرق التطبيق وذلك لما أثبتته الدراسة في أثرها على المحتوى المعلوماتي لقوائم بنك الكويت الدولي.
٣. لا شك في أن التفوق بالمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل المعايير الدولية، كانت بفضل الخبرة في العمل بالمحاسبة الدولية، وطول الفترة المعمول بها في تلك المعايير.
٤. مع أن التفوق للمعايير الإسلامية لم يكن في كل عناصر المحتوى المعلوماتي –إلا- أن الأمر كان يحمل في طياته الكثير من الإهتمام بالنسبة لفترة التطبيق القصيرة للمعايير الإسلامية مقارنة بالمعايير الدولية وما شهدته من تفوق على المعايير الدولية كبداية لها.
٥. إن التوائم بين وجود المعايير الإسلامية للمحاسبة من جهة والعقيدة الإسلامية من جهة أخرى عزز الشعور في التحول إلى العمل بمعايير المحاسبة الإسلامية.
٦. إن إدارة البنوك قادرة على قراءة الأوضاع المستقبلية، وتخطيها بسبب قدرة الإدارة العليا على التعامل مع المتغيرات المستقبلية.
٧. من المؤكد أن نجاح البنك في التحول من العمل بمعايير المحاسبة الدولية إلى الإسلامية وتحقيق أقل درجات النجاح في بداية الأمر قادر على حصوله على كسب ثقة المتعاملين للبنك على المدى الطويل.
٨. إن الدعم الشعبي للتعامل المصرفي الإسلامي في الدول الإسلامية يُعدُّ ميزة تنافسية لإستخدام المعايير الإسلامية، وبما يضمن امتداد البنوك الإسلامية في مختلف البلدان الأخرى وتعميم تجربتها على البنوك التجارية.

٩. إنَّ ما قام به بنك الكويت الدوليّ هو أمر مهم لتعزيز النظرة الإسلاميّة في التعاملات الإسلاميّة، وبما يضمن التناسق بين ديننا الحنيف وبين الحياة اليوميّة التي نعيشها، وإنَّ التعاملات الإسلاميّة من الممكن أن تحقق نتائج أفضل من التعاملات التجاريّة.

التوصيات:

١. توفير كادر ذو خبرة في المعاملات المصرفية الإسلامية، أو تدريب العاملين في المصرف على المصرفية الإسلامية.

٢. الإعلان والترويج عن فلسفة عمل بنك الكويت الدولي وتحوله من المصرفية التجارية إلى المصرفية الإسلامية القائمة على تحقيق الربح الحلال.

٣. إمكانية استقطاب بنك الكويت الدولي للمستثمرين وأصحاب الأموال بتقديم فرص استثمارية قائمة على أسس علمية شرعية.

٤. إن تجارب البنوك الإسلاميّة التي عملت لوقت طويل في استخدام معايير المحاسبة الإسلاميّة تعد بيئة غنية لاستفادة بنك الكويت الدوليّ منها، واستفادة المؤسسات التجاريّة الأخرى لإمكانية التحول إلى الطريقة الإسلاميّة.

٥. ضرورة تحول البنوك التي تطبق معايير المحاسبة الدولية إلى تطبيق معايير المحاسبة الإسلاميّة إستناداً إلى نتائج الدراسة التي بينت ما يحققه المصرف في ظل تطبيق معايير المحاسبة الإسلاميّة مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية.

٦. يجب على الحكومات الإسلاميّة أن تشجع العمل المصرفيّ الإسلاميّ للتخلص من الفوائد الربويّة في تعاملاتنا المصرفيّة.

٧. من الممكن إجراء دراسات من قبل باحثين ومهتمين بنفس الموضوع من خلال التركيز على الثقافة التنظيميّة التي ساعدت في التحول إلى الطريقة الإسلاميّة، والتي ساعدت في التوصل إلى آليات عمل أفضل من الطريقة التجاريّة، والتعرف على الأسباب الحقيقيّة وراء التحول.

فهرس المراجع

المراجع العربية:

١. التَّزْمِذِيّ- صحيح الجامع (١٩٢٦).
 ٢. حسين سمحان، موسى مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، طبعه أولى، ٢٠٠٩م.
 ٣. حمزه شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية والتقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
 ٤. جهاد الناصر، قياس مدى التزام المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية بمتطلبات الإفصاح الدولية، أطروحة دكتوراه، دمشق- الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٢.
 ٥. سعيد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى، ٢٠٠٥.
 ٦. سمير عبد الرزاق السرايري، "محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية" المجلة العربية للإدارة، مجلد (٣٠)، عدد (١)، ٢٠١٠ ص ٧٩-١١٢.
 ٧. سوسن أحمد سعيد، سنان زهير محمد جميل، "تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤" تنمية الرافيدين، جامعة الموصل، المجلد (٢٩)، الإصدار (٨٥)، ٢٠٠٧.
 ٨. صلاح الدين حسن الهيبي، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.
 ٩. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرة حالية ومستقبلية)، الدار الجامعية، مصر- الاسكندرية، ٢٠٠٦.
 ١٠. مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية ، جامعة دمشق،
- www.kantaki.com
١١. مجيد الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية المصارف الإسلامية، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة الشارقة، ٢٠٠٨م.
 ١٢. محمد أشرف أبو حسان، "المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية وتسويات

١٣. الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ٢٠٠١.
١٤. محمد الرحالة، "دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين" المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، العدد (١/أ) ١٤٣٣هـ / ٢٠١١م ص ٥٣.
١٥. محمد مجد الدين باكير، معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية <http://www.majdbakir.com/arabic/articles/iasvsfas-arb.htm>
١٦. معايير المحاسبة الدولية إصدارات ٢٠٠٩.
١٧. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم إصدارها في ١ يناير ٢٠١٠ الجزء أ.
١٨. مصطفى ابو حميره و نوري اسويسي، تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية، مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني، ليبيا، ٢٠١٠.
١٩. منذر طلال المومني وعنان فتحي السروجي، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية" المنارة للبحوث والدراسات مجلة علمية متخصصة محكمة (الإقتصاد والعلوم الإدارية) جامعة آل البيت المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ١٤٢٨هـ/ ايار ٢٠٠٧م.
٢٠. نضال الرمحي، طارق نصار، زياد الذبيبة، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
٢١. نور الخاقاني، المصرفية الإسلامية الأسس النظرية واشكاليات التطبيق، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة العربية ٢٠١١م.
٢٢. ar.wikipedia.org/wiki/بنك_الكويت_الدولي
٢٣. ar.wikipedia.org/wiki/الأزمة_المالية_العالمية/٢٠١٢-٢٠٠٧
٢٤. http://www.aaofi.com/aaofi/arabic/الهيئة/نظرة_عامة/tabid/١٥٥/language/ar-BH/Default.aspx

المراجع باللغة الإنجليزية :

٢٥. Abid Usman & Muhammad Kashif Khan "Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan: A Comparative Analysis" **International Journal of Business and Social Science** Vol. ٣ No. ٧; April ٢٠١٢.
٢٦. Adel Said, Ahmad Al Hayek, "Implication of Pillar ١ of Basel II Capital Adequacy Guidelines in Islamic Banks: A Study on an Islamic Bank of Jordan" **European Journal of Economics**, Finance and Administrative Sciences ISSN ١٤٥٠-٢٢٧٥ Issue ٤٧, ٢٠١٢.
٢٧. Bader Obeidat, Salaheddin El-Rimawi, Ra'ed Masa'deh, Evaluating the Profitability of the Islamic Banks in Jordan, **European Journal of Economics**, Finance and Administrative Sciences ISSN ١٤٥٠-٢٢٧٥ Issue ٥٦ January, ٢٠١٣.
٢٨. Farooq Salman Alani & Hisham Yaacob, "Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks: Evidence from the Middle East" **International Business Research**; Vol. ٥, No. ١٢; ٢٠١٢.
٢٩. Jamal Adel Al-Sharairi & Majed A. Alsharayri "The Operating Islamic Banks in Jordan Applying the International Internal Auditing Standards (IIA's)" www.ccsenet.org/ijef **International Journal of Economics and Finance** Vol. ٤, No. ٢; February ٢٠١٢.
٣٠. Siti Rochmah Ika& Norhayati Abdullah "A COMPARATIVE STUDY OF FINANCIAL PERFORMANCE OF ISLAMIC BANKS AND" **International Journal of Business and Social Science** Vol. ٢ No. ١٥; August ٢٠١١.
٣١. Idries M. AL-Jarrah & Khalifeh N. Ziadat & Salaheddin Y. El-Rimawi "The Determinants of the Jordanian's Banks Profitability: A Cointegration Approach" Jordan **Journal of Business Administration**, Volume ٦, No. ٢, ٢٠١٠.

Abstract

The Impact of Enforcement The International Accounting Standards
And Islamic on Informational Content of The Financial Statements of
Kuwait International Bank

(Case Study)

By: Aseel E A Ebraheem

Supervisor: Prof. Dr.: Mohammed Al Rahahleh

This study aimed to identify the informational content of the financial statements in the Kuwait International Bank and its impact on profitability by taking the period commercial by taking its financial statements for the year (٢٠٠٤-٢٠٠٦), and included (١٢) list of quarterly financial statement, also the study examined the transactions under Sharia Islamic (Murabaha), which turned to Kuwait International Bank was taking the financial statements and that was (١٢) list of quarterly financial for the years (٢٠٠٩-٢٠١١), by taking gross profit, and net sales, operating profit before interest and taxes, and net profit after tax, and inter assets, and dividend preference shares among shareholders ordinary, and Turnover assets in both periods. The study data were collected through basic financial statements of the International Bank of Kuwait in the period (٢٠٠٤-٢٠٠٦) because the bank was followed by international accounting atandards in this period, and (٢٠٠٩-٢٠١١) because the bank follow Islamic accounting standards in this period, has been exclusion ٢٠٠٧ as the year turned bank trading system to the Islamic regime, and in ٢٠٠٨ it's the year after transformation, so its exclusion to leave the field to the financial statements of the bank stability and thus provide

better information and more accurate of bank turning, after an analysis of the study data has been reach on set of results The most inportant are:

That international accounting standards and Islamic applied in Kuwait International Bank, as showing that most relations connectivity between the moral of study areas are statistically significant, as the study found that the strongest correlation was between (inter assets and rights among ordinary shareholders), the results also show a relationship statistically significant positive correlation between the variables of the study.

The study found a set of recommendations, including:

The need to shift the banks that apply international accounting standerds to apply Islamic accounting standards That was Based on the results of the study which showed that achieved by bank in light of Islamic standards compared to the standards of the International Accounting, The Islamic governments must encourage Islamic banking business to get rid of the benefits usury in our dealings banking.

الملاحق

الملحق رقم (١)

الجدول رقم (٨):

القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠٠٤م

(ألف دينار كويتي)

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في (١) ٢٠٠٤/٣/٣١	الفترة الثانية المنتهية في (٢) ٢٠٠٤/٦/٣٠	الفترة الثالثة المنتهية في (٣) ٢٠٠٤/٩/٣٠	الفترة الرابعة المنتهية في (٤) ٢٠٠٤/١٢/٣١
أولاً: قيم العناصر					
١	مجمّل الربح	٦.٦٦٤	١١.١٠٨	١٥.٨٢٥	١١.٥٨١
٢	صافي الايرادات	١٢٣.٩٨٣	١٢٥.٩٨٦	١٢٩.١٦١	١٦٣.٢٩٣
٣	الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	٢.٦٦٣	٥.٨٥٤	٦.٣٥٦	٢١.٦٨١
٤	صافي الربح بعد الضريبة	٣.٠٨٣	٤.٤٤٥	٤.٧١٧	٥.٠١١
٥	جملة الموجودات	٦٩٦.١١٦	٧٣٠.٨٤٥	٦٩٥.٨٦٥	٧٣٦.٦٦٩
٦	توزيعات أسهم ممتازة	١٠.٠١٤	١٠.٠١٤	١٠.٠١٤	٨.٠٥٧
٧	جملة حقوق المساهمين العاديين	٥٠.٠٧٢	٦٠.٠٨٦	٦٠.٠٨٦	٦٧.١٤٤
٨	معدل دوران الموجودات	%١٧.٨١	%١٧.٢٣	%١٨.٥٦	%٢٢.١٦

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، البيانات المالية المرحلية المكثفة للفترات المنتهية ٣١ مارس، ٣٠ يونيو،

٣٠ سبتمبر، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م، دولة الكويت، ٢٠٠٤م.

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ٢٠٠٤/٣/٣١ ^(١)	الفترة الثانية المنتهية في ٢٠٠٤/٦/٣٠ ^(٢)	الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠٠٤/٩/٣٠ ^(٣)	الفترة الرابعة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ ^(٤)
ثانياً: قيم المتغيرات %					
١	نسبة مجمل الربح	٥.٣٧	٨.٨١	١٢.٢٥	٧.٠٩
٢	نسبة الربح التشغيلي	٢.١٤	٦.٦٤	٤.٩٢	١٣.٢٧
٣	نسبة صافي الربح	٢.٤٨	٣.٥٢	٣.٦٥	٣.٠٦
٤	العائد على الموجودات	٠.٣٨	٠.٨٠	٠.٩١	٢.٩٤
٥	العائد على حقوق المساهمين العاديين	١٣.٨٤	٩.٢٦	٨.٨١	٤.٥٣
٦	القوة الايرادية	٣٨.١١	١١٤.٤٠	٩١.٣١	٢٩٤.٠٦
٧	العائد على الاستثمار	٠.٤٤	٠.٦٠	٠.٦٧	٠.٦٨

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، البيانات المالية المرحلية المكثفة للفترات المنتهية ٣١ مارس، ٣٠

يونيو، ٣٠ سبتمبر، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م، دولة الكويت، ٢٠٠٤م.

يتبين لنا من الجدول رقم (٨) أنَّ نسبة مجمل الربح قد ارتفعت من (٥.٣٧) للفترة الأولى من العام ٢٠٠٤م إلى (٨.٨١) للفترة الثانية، وواصلت الارتفاع إلى أن وصلت إلى نسبة (١٢.٢٥) للفترة الثالثة المنتهية بـ ٢٠٠٤/٩/٣٠م، ولكن هذه النسبة تراجعت في نهاية العام إلى أن بلغت (٧.٠٩)، ونلاحظ -أيضاً- أنَّ نسبة الربح التشغيلي قد ارتفعت من (٢.١٤) لبداية السنة المالية إلى أن وصلت إلى (١٣.٢٧) في نهايتها رغم أنَّ الفترة الثالثة من العام ٢٠٠٤ والمنتهية بـ ٢٠٠٤/٩/٣٠م قد شهدت تدني في نسبة الربح التشغيلي لها، كما ويتبين لنا أن نسبة صافي الربح قد شهدت ارتفاعاً خلال الثلاثة شهور الأولى من العام ٢٠٠٤م إلا أنَّها قد انخفضت في

الشهور الثلاثة الأخيرة من العام، ولكن بقيت نسبة صافي الربح في نهاية العام والبالغة (٣.٠٦) أعلى من نسبتها في الثلاثة الشهور الأولى من العام حين بلغت (٢.٤٨)، وفيما يتعلق بالعائد على الموجودات فيتضح أن ذلك العائد قد شهد ارتفاعاً متواصلاً خلال فترات العام ٢٠٠٤م دون أي انخفاض يذكر، وذلك بعكس مؤشر العائد على حقوق المساهمين العاديين الذي شهدت قيمه انخفاضاً مستمراً على مدار فترات العام ٢٠٠٤م فمن عائد بلغ (١٣.٨٤) للفترة الأولى من العام تدنى هذا العائد إلى أن وصل إلى (٤.٥٣) في نهاية السنة المالية، وفيما يخص القوة الايرادية فنلاحظ أنها تضاعفت عدة مرات من بداية السنة المالية إلى نهايتها علماً أن القوة الايرادية للفترة الثانية، والمنتوية بـ ٢٠٠٤/٦/٣٠م هي أعلى من الفترة الثالثة المنتوية بـ ٢٠٠٤/٩/٣٠م فمن قوة إيرادية بلغت (١١٤.٤٠) للفترة الثانية إلى (٩١.٣١) للفترة الثالثة، أما مؤشر العائد على الاستثمار فقد شهد ارتفاعاً متواصلاً على طول الفترات الأربعة للسنة المالية ٢٠٠٤م حيث كانت قيم كل فترة أعلى من قيمة الفترة السابقة لها.

الجدول رقم (٩):

القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠٠٥م

(ألف دينار كويتي)

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ٢٠٠٥/٣/٣١ (١)	الفترة الثانية المنتهية في ٢٠٠٥/٦/٣٠ (٢)	الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠٠٥/٩/٣٠ (٣)	الفترة الرابعة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ (٤)
أولاً: قيم العناصر					
١	مجمّل الربح	٦.٩١٠	٩.٩٠٠	١٥.٦٨٩	١١.٥١٨
٢	صافي الإيرادات	١٥٥.٧٥٩	١٥٨.٤٤٨	١٦١.٣٤١	١٦٠.٠٦٧
٣	الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	٥.٤٧٦	٢.١٨٠	٧.٠٣٣	١٩.١٣٠
٤	صافي الربح بعد الضريبة	٤.٠٦٨	٢.٩٩٠	٥.٧٨٩	٩.٦٩٧
٥	جملة الموجودات	٧٥٧.٢٦٤	٧٦٥.٧٣٥	٧٩١.١١٨	٧٦٥.٦٠٦
٦	توزيعات أسهم ممتازة	٨.٠٥٧	٨.٠٥٧	٨.٠٥٧	٨.٠٥٧
٧	جملة حقوق المساهمين العاديين	٧٥.٢٠١	٧٥.٢٠١	٧٥.٢٠١	٧٥.٢٠١
٨	معدل دوران الموجودات	%٢٠.٥٦	%٢٠.٦٩	%٢٠.٣٩	%٢٠.٩٠

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، البيانات المالية المرحلية المكثفة للفترة المنتهية في ٣١ مارس، ٢٠٠٥

يونيو، ٢٠٠٥، ٣٠ سبتمبر، ٢٠٠٥، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥، دولة الكويت، ٢٠٠٥م.

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ٠٥/٣/٣١ (١)	الفترة الثانية المنتهية ٢٠٠٥/٦/٣٠ (٢)	الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠٠٥/٩/٣٠	الفترة الرابعة المنتهية ٢٠٠٥/١٢/٣١ م (٤)
ثانياً: قيم المتغيرات %:					
١	نسبة مجمل الربح	٤.٤٣	٦.٢٤	٩.٧٢	٧.١٩
٢	نسبة الربح التشغيلي	٣.٥١	١.٣٧	٤.٣٥	١١.٩٥
٣	نسبة صافي الربح	٢.٦١	١.٨٨	٣.٥٨	٦.٠٥
٤	العائد على الموجودات	٠.٧٢	٠.٢٨	٠.٨٨	٢.٤٩
٥	العائد على حقوق المساهمين العاديين	٥.٣٠	٦.٧٣	٣.٠١	٢.١٨
٦	القوة الايرادية	٧٢.١٦	٢٨.٣٤	٨٨.٦٩	٢٤٩.٧٥
٧	العائد على الاستثمار	٠.٥٣	٠.٣٩	٠.٧٣	١.٢٦

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، البيانات المالية المرحلية المكثفة للفترات المنتهية في ٣١ مارس، ٣٠

يونيو، ٣٠ سبتمبر، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م، دولة الكويت، ٢٠٠٥م.

يتضح لنا من الجدول رقم (٩) أنَّ نسب مجمل الربح للسنة المالية ٢٠٠٥م قد ارتفعت خلال الفترات الثلاثة الأولى فمن نسبة مجمل ربح (٤.٤٣) للفترة الأولى المنتهية بـ ٢٠٠٥/٣/٣١م وصلت إلى نسبة (٩.٧٢) خلال الفترة المالية الثالثة المنتهية بـ ٢٠٠٥/٩/٣٠م، إلا أنَّ هذه النسبة قد تدنت في نهاية العام إلى أن وصلت مع نهاية العام إلى (٧.١٩)، أمَّا مؤشر نسبة الربح التشغيلي فعلى الرغم من أنَّ نسبته للفترة الثانية من العام ٢٠٠٥م والمنتهية في ٢٠٠٥/٦/٣٠م كانت أدنى من سابقتها في الفترة الأولى من ذات العام حيث كانت (٣.٥١) إلا أنَّ نسبة الربح التشغيلي أخذت بالارتفاع خلال الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠٠٥/٩/٣٠م حين بلغت (٤.٣٥)

ومن ثمّ واصلت بالارتفاع إلى أن وصلت إلى (١١.٩٥) مع نهاية السنة الماليّة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١م، وهو ذات التذبذب الذي شهده مؤشر نسبة صافي الربح إذ على الرغم من أن هذه النسبة للفترة الثانية من العام ٢٠٠٥م كانت أدنى من الفترة الأولى، إلّا أنّ نسبة صافي الربح شهدت ارتفاعاً ملموساً خلال الفترتين الأخيرتين من العام ٢٠٠٥م فمن نسبة (٣.٥٨) للفترة الثالثة إلى نسبة (٦.٠٥) للفترة الأخيرة، ونلاحظ -أيضاً- أنّ مؤشر العائد على الموجودات قد شكلت قيمته في الفترة الثانية من العام ٢٠٠٥م أدنى مستوى له حين تمثل بـ (٠.٢٨) في حين كانت قيمته في الفترة الأولى (٠.٧٢)، وللفترة الثالثة (٠.٨٨) وفي نهاية السنة الماليّة بلغ (٢.٤٩)، أما مؤشر العائد على حقوق المساهمين فيتبين لنا أنه وعلى الرغم من الزيادة الواضحة في قيمته خلال الفترة الماليّة الثانية من العام ٢٠٠٥م والبالغة (٦.٧٣) والتي هي أعلى من الفترة السابقة لها (٥.٣٠)، إلّا أنّ قيمة هذا العائد شهدت انتكاساً واضحاً على طول السنة الماليّة ٢٠٠٥م فمن قيمة (٥.٣٠) للفترة الأولى تراجع إلى (٣.٠١) في الفترة الثالثة إلى أن بلغ (٢.١٨) للفترة الماليّة الأخيرة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١م، وفيما يتعلق بمؤشر القوة الايرادية فعلى الرغم من انخفاض هذه القوة في الفترة الثانية من السنة الماليّة حين بلغت (٢٨.٣٤) عن الفترة الماليّة الأولى (٧٢.١٦) إلّا أن هذه القوة الايرادية ارتفعت إلى (٨٨.٦٩) للفترة الثالثة، وإلى (٢٤٩.٧٥) للفترة الماليّة الرابعة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١م، ونلاحظ -أيضاً- أنّ هذا التغير في القيم الذي شهده مؤشر القوة الايرادية في العام ٢٠٠٥م قد شهده مؤشر العائد على الاستثمار. ففي حين أنّ قيم هذا المؤشر قد انخفضت من (٠.٥٣) للفترة الأولى إلى (٠.٣٩) للفترة الثانية، إلّا أنّ قيم هذا العائد ارتفع في الفترة الماليّة الثالثة حين وصل إلى (٠.٧٣) ومن ثم ارتفع مجدداً في نهاية السنة الماليّة إلى أن وصل إلى نسبة (١.٢٦).

الجدول رقم (١٠):

القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠٠٦م

(ألف دينار كويتي)

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ١/٣/٣١ ^(١)	الفترة الثانية المنتهية في ٢٠٠٦/٦/٣٠ ^(٢)	الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠٠٦/٩/٣٠ ^(٣)	الفترة الرابعة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ ^(٤)
أولاً: قيم العناصر:					
١	مجمّل الربح	١٥.١٣٥	٩.٧٦٦	١١.٥٤٣	٩.٤٧٨
٢	صافي الايرادات	١٦٣.٦٩٤	١٦٨.٨٦٤	١٦٨.٦٢٨	١٤٢.٥٣٢
٣	الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	٤.٤٤٠	٧.٩٧٦	٦.٢٥٠	٢٤.٢٨٦
٤	صافي الربح بعد الضريبة	٣.٦١٧	٥.١٥٩	١.٧٧٧	٩.٤٩١
٥	جملة الموجودات	٧٩٩.٩٨٠	٧٨٧.٢٧١	٧٨١.٥٧٢	٨٠٣.٥٥٧
٦	توزيعات أسهم ممتازة	٢.٠٤١	٢.٠٤١	٢.٠٤٥	٤.٨٥٤
٧	جملة حقوق المساهمين العاديين	٧٥.٢٠١	٨٥.٧٢٩	٨٥.٧٢٩	٨٥.٧٢٩
٨	معدل دوران الموجودات	٢٠.٤٦%	٢١.٤٤%	٢١.٥٧%	١٧.٧٣%

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، البيانات المالية المرحلية المكثفة للفترات المنتهية في ٣١ مارس، ٣٠

يونيو، ٣٠ سبتمبر، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، دولة الكويت، ٢٠٠٦م.

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ٢٠٠٦/٣/٣١ (١)	الفترة الثانية المنتهية في ٢٠٠٦/٦/٣٠ (٢)	الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠٠٦/٩/٣٠ (٣)	الفترة الرابعة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ (٤)
ثانياً: قيم المتغيرات %:					
١	نسبة مجمل الربح	٩.٢٤	٥.٧٨	٦.٨٤	٦.٦٤
٢	نسبة الربح التشغيلي	٢.٧١	٤.٧٢	٣.٧٠	١٧.٠٣
٣	نسبة صافي الربح	٢.٢٠	٣.٠٥	١.٠٥	٦.٦٥
٤	العائد على الموجودات	٠.٥٥	١.٠١	٠.٧٩	٣.٠٢
٥	العائد على حقوق المساهمين العاديين	٢.٠٩	٣.٦٣	٠.٣١	٥.٤٠
٦	القوة الايرادية	٥٥.٤٤	١٠١.١٩	٧٩.٨٠	٣٠١.٩٤
٧	العائد على الاستثمار	٠.٤٥	٠.٦٥	٠.٢٢	١.١٨

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، البيانات المالية المرحلية المكثفة للفترات المنتهية في ٣١ مارس، ٢٠٠٦

يوليو، ٢٠٠٦، ٣٠ سبتمبر، ٢٠٠٦، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦، دولة الكويت، ٢٠٠٦م.

نلاحظ من الجدول رقم (١٠) أنَّ مؤشر نسبة مجمل الربح قد شهدت قيمه انخفاضاً خلال السنة المالية ٢٠٠٦م على الرغم من الارتفاع الطفيف الذي شهدته الفترة المالية الثالثة المنتهية في ٢٠٠٦/٩/٣٠م حين بلغت النسبة فيها (٦.٨٤) وهي نسبة أعلى عن نسبة الفترة الأولى البالغة (٩.٢٤)، ولكن يتبين لنا أنَّ هذه النسبة لمجمل الربح في الفترة الأولى هي أعلى نسبة نالتها نسبة مجمل الربح على طول السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١م، أمَّا مؤشر نسبة الربح التشغيلي فقد حققت ارتفاعاً في قيمها على طول السنة المالية ٢٠٠٦م فمن نسبة (٢.٧١) للفترة الأولى إلى نسبة (١٧.٠٣) للفترة المالية الأخيرة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١م، وكذلك نسبة

صافي الربح فقد ارتفعت قيمه من بداية السنة الماليّة إلى نهايتها فمن نسبة (٢.٢٠) للفترة الماليّة الأولى، إلى (٦.٦٥) للفترة الماليّة الرابعة رغم أن نسبة صافي الربح قد شهدت انخفاضاً في الفترة الماليّة الثالثة (٣.٠٥) عنها عن الفترة الثانية (١.٠٥)، أما مؤشر العائد على الموجودات فقد شهد -أيضاً- ارتفاعاً في قيمه من بداية السنة الماليّة إلى نهايتها فمن قيمة (٠.٥٥) للفترة الأولى إلى (١.٠١) للفترة الثانية إلى (٣.٠٢) للفترة الرابعة علماً بأنّ قيمة مؤشر العائد على الموجودات للفترة الثالثة بلغ (٠.٧٩) وهي قيمة أقل من الفترة التي سبقتها لكنها تبقى قيمة أعلى من الفترة الأولى المنتهية في ٢٠٠٦/٣/٣١م، بينما نلاحظ أنّ مؤشر العائد على حقوق المساهمين العاديين فعلى الرغم من الانتكاسة التي شهدتها قيمه خلال الفترة الثالثة من العام والمنتهية في ٢٠٠٦/٩/٣٠م إلا أنّ قيمة هذا المؤشر عموماً قد ارتفعت من بداية العام إلى نهايته فمن قيمة (٢.٠٩) للفترة الأولى ارتفع ليصل إلى قيمة (٣.٦٣) للفترة الثانية إلى قيمة (٥.٤٠) للفترة الماليّة الرابعة، أمّا مؤشر القوة الايراديّة فيتضح لنا أنها شهدت ارتفاعاً واضحاً على طول السنة الماليّة فمن قوة بلغت (٥٥.٤٤) للفترة الأولى تضاعفت إلى (١٠١.١٩) في الفترة التي تليها إلى (٣٠١.٩٤) للفترة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١م، وفيما يتعلق بمؤشر العائد على الاستثمار فيمكن القول أنّ قيمه قد شهدت ارتفاعاً واضحاً على طول السنة الماليّة على الرغم من الانتكاسة التي شهدتها قيمه في الفترة الثالثة حين بلغت (٠.٢٢) ولكن باقي فترات السنة الماليّة كانت قيمها كالتالي (٠.٤٥) للفترة الأولى و(٠.٦٥) للفترة الثانية و(١.١٨) للفترة الرابعة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١م.

الملحق رقم (٢)

الجدول رقم (١١):

القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠٠٩ م

(ألف دينار كويتي)

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ٢٠٠٩/٣/٣١ (١)	الفترة الثانية المنتهية في ٢٠٠٩/٦/٣٠ (٢)	الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠٠٩/٩/٣٠ (٣)	الفترة الرابعة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ (٤)
أولاً: قيم العناصر:					
١	مجمّل الربح	٧.٢٢٦	٣.٤٨٩	٤.٦٤٦	٨.٢٣٥
٢	صافي الايرادات	١٦٢.٦٤٣	١٦١.٧٥٦	١٦٠.١١٠	١٧٣.٢٠٣
٣	الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	٢.٢٠٤	١.٢٨٥	١.١٥٧	٨.٢٣٥
٤	صافي الربح بعد الضريبة	٢.٢٠٤	١.٢٨٥	١.١٥٧	٨.٢٣٥
٥	جملة الموجودات	١.٠٤٩.٢٧٤	١.١٠٦.٠١٦	١.١٢٩.٦٧٥	١.١٤٠.٣٣٦
٦	توزيعات أسهم ممتازة	٩.٤٣٠	٩.٤٣٠	٩.٤٣٠	٩.٤٣٠
٧	جملة حقوق المساهمين العاديين	٩٤.٣٠٢	١٠٣.٧٣٢	١٠٣.٧٣٢	١٠٣.٧٣٢
٨	معدل دوران الموجودات	%١٥.٥٠	%١٤.٦٢	%١٤.١٧	%١٥.١٨

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، المعلومات المالية المرحلية المكتفة للفترات المنتهية في ٣١ مارس،

٣٠ يونيو، ٣٠ سبتمبر، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ م، دولة الكويت، ٢٠٠٩ م.

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ٢٠٠٩/٣/٣١ (١)	الفترة الثانية المنتهية في ٢٠٠٩/٦/٣٠ (٢)	الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠٠٩/٩/٣٠ (٣)	الفترة الرابعة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١ (٤)
ثانياً: قيم المتغيرات %:					
١	نسبة مجمل الربح	٤.٤٤	٢.١٥	٢.٩٠	٤.٧٥
٢	نسبة الربح التشغيلي	١.٣٥	٠.٧٩	٠.٧٢	٤.٧٥
٣	نسبة صافي الربح	١.٣٥	٠.٧٩	٠.٧٢	٤.٧٥
٤	العائد على الموجودات	٠.٢١	٠.١١	٠.١٠	٠.٧٢
٥	العائد على حقوق المساهمين العاديين	٧.٦٦	٧.٨٥	٧.٩٧	١.١٥
٦	القوة الايرادية	٢٠.٩٢	١١.٥٤	١٠.٢٠	٧٢.١٠
٧	العائد على الاستثمار	٠.٢١	٠.١١	٠.١٠	٠.٧٢

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، المعلومات المالية المرحلية المكثفة للفترات المنتهية في ٣١ مارس،

٣٠ يونيو، ٣٠ سبتمبر، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م، دولة الكويت، ٢٠٠٩م.

وبتحليل الجدول رقم (١١) يتبين لنا أنَّ نسبة مجمل الربح للفترة المالية الأولى، كانت أعلى من الفترتين اللاحقتين لها (٢.١٥) و(٢.٩٠) على التوالي، ولكنَّ هذه النسبة للفترة الأولى كانت أقل من نسبتها للفترة المالية الأخيرة للعام ٢٠٠٩م المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م، أمَّا مؤشر نسبة الربح التشغيلي، فقد شهدت نسبته انخفاضاً متتالياً خلال الفترات الثلاثة الأولى فمن نسبة (١.٣٥) للفترة الأولى إلى نسبة (٠.٧٩) للفترة الثانية إلى نسبة (٠.٧٢) للفترة المالية الثالثة ولكن هذه النسبة للربح التشغيلي ارتفعت في الفترة الرابعة لتصل إلى (٤.٧٥) وبالتالي يمكن القول أن مؤشر نسبة الربح التشغيلي، قد لاقى ارتفاعاً في قيمه، وذلك عند مقارنة نسبته في الفترة المالية الأولى التي تمثلت فيها بنسبة (١.٣٥) مع نسبته في الفترة المالية الأخيرة من

العام، والمنتھية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م، كما ونلاحظ أنَّ نسب مؤشري: نسبة صافي الربح والعائد على الاستثمار هي نسب مماثلة لمؤشر نسبة الربح التشغيلي سواءً في القيم والنسب وفي طبيعة التغير فيها -أيضاً-، أمّا مؤشر العائد على حقوق المساهمين العاديين فيُلاحظ أنَّ قيمه قد شهدت ارتفاعاً متواصلاً خلال الفترات الثلاثة الأولى فمن قيمة (٧.٦٦) للفترة الأولى إلى قيمة (٧.٨٥) للفترة الثانية إلى قيمة (٧.٩٧) للفترة الثالثة، ولكن في الفترة الرابعة المنتھية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م شهدت قيم هذا المؤشر انخفاضاً كبيراً وذلك حين بلغت قيمته (١.١٥)، في حين أنَّ مؤشر القوة الايرادية، شهد انخفاضاً واضحاً خلال الفترات الثلاثة الأولى من السنة المالية ٢٠٠٩م فمن قوة مقدارها (٢٠.٩٣%) للفترة الأولى إلى قوة مقدارها (١١.٥٤%) للفترة الثانية، إلى قوة بلغ مقدارها (١٠.٢٠%) للفترة الثالثة، ولكن في نهاية السنة المالية شهدت هذه القوة ارتفاعاً، فاق مقدار القوة التي نالتها القوة الايرادية في الفترة الأولى (٢٠.٩٣%) وذلك حين بلغت هذه القوة مقداراً وصل إلى (٧٢.١٠%) للفترة الأخيرة المنتھية في ٢٠٠٩/١٢/٣١م، وفيما يتعلق بمؤشر العائد على الاستثمار فهو -أيضاً- شهد انخفاضاً مُتتالياً في قيمه خلال الفترات الثلاثة الأولى فمن قيمة (٠.٢١) في الفترة الأولى إلى قيمة (٠.١١) للفترة الثانية إلى قيمة (٠.١٠) للفترة الثالثة، إلّا أنَّه في نهاية السنة المالية وصلت قيمة هذا المؤشر إلى (٠.٧٢) وهي قيمة أعلى ممّا كانت عليه في الفترة الأولى حين تمثلت بـ (٠.٢١).

الجدول رقم (١٢):

القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠١٠م

(ألف دينار كويتي)

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ٣١/٣/١٠	الفترة الثانية المنتهية في ٣٠/٦/١٠ (٢)	الفترة الثالثة المنتهية في ٣٠/٩/١٠ (٣)	الفترة الرابعة المنتهية في ٣١/١٢/١٠م (٤)
أولاً: قيم العناصر:					
١	مجمّل الربح	٧.٦٥٧	٤.٧٣٥	٨.١٠٩	١٦.٧٥٤
٢	صافي الإيرادات	١٧٤.٠٤٥	١٧٧.٩٨٧	١٨٦.٦٧٩	١٩٦.١٢٨
٣	الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	٠.٢٩٩	٤.٨٩٩	٨.٤٦٥	٣٥.٠٤٤
٤	صافي الربح بعد الضريبة	٠.٢٩١	٢.٦٣٥	٥.٧٦١	٧.٧٧٣
٥	جملة الموجودات	١.١٠٠.٦٢٨	١.١٤٩.٨٦٤	١.١٣٥.٠٠٥	١.١٤١.٨٦٠
٦	توزيعات أسهم ممتازة	٩.٤٣٠	٩.٤٣٠	٩.٤٣٠	٩.٤٣٠
٧	جملة حقوق المساهمين العاديين	١٠٣.٧٣٢	١٠٣.٧٣٢	١٠٣.٧٣٢	١٠٣.٧٣٢
٨	معدل دوران الموجودات	%١٥.٨١	%١٥.٤٧	%١٦.٤٤	%١٧.١٧

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، المعلومات المالية المرحلية المكتفة للفترات المنتهية في ٣١ مارس،

٣٠ يونيو، ٣٠ سبتمبر، ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، دولة الكويت، ٢٠١٠م.

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ٢٠١٠/٣/٣١ ^{١)}	الفترة الثانية المنتهية في ٢٠١٠/٦/٣٠ ^{٢)}	الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠١٠/٩/٣٠ ^{٣)}	الفترة الرابعة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ ^{٤)}
ثانياً: قيم المتغيرات %:					
١	نسبة مجمل الربح	٤.٣٩	٢.٦٦	٤.٣٤	٨.٥٤
٢	نسبة الربح التشغيلي	٠.١٧	٢.٧٥	٤.٥٣	١٧.٨٦
٣	نسبة صافي الربح	٠.١٦	١.٤٨	٣.٠٨	٣.٩٦
٤	العائد على الموجودات	٠.٠٢	٠.٤٢	٠.٧٤	٣.٠٦
٥	العائد على حقوق المساهمين العاديين	٠.٠٨	٦.٥٥	٣.٥٣	١.٥٩
٦	القوة الايرادية	٢.٦٨	٤٢.٥٤	٧٤.٤٧	٣٠٦.٦٥
٧	العائد على الاستثمار	٠.٠٢	٠.٢٢	٠.٥٠	٠.٦٨

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، المعلومات المالية المرحلية المكثفة للفترات المنتهية في ٣١ مارس،

٣٠ يونيو، ٣٠ سبتمبر، ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، دولة الكويت، ٢٠١٠م.

نلاحظ من الجدول رقم (١٢) أنه وعلى الرغم من التغير السلبي في نسب مؤشر نسبة مجمل الربح خلال الفترتين الأولى من العام ٢٠١٠م حين انخفضت نسبة هذا المؤشر في الفترة الثانية عنها في الفترة الأولى، إلا أن هذه النسب عاودت في الارتفاع للفترات المالية الثلاثة التالية فمن نسبة (٢.٦٦) للفترة الثانية إلى نسبة (٤.٣٤) للفترة الثالثة إلى نسبة (٨.٥٤) للفترة الأخيرة من العام والمنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م، في حين أن مؤشر نسبة الربح التشغيلي، فقد شهد ارتفاعاً واضحاً على طول فترات السنة الماليّة ٢٠١٠م دون أي انخفاض يُذكر، وكذلك هو حال مؤشر نسبة صافي الربح الذي شهدت نسبته ارتفاعاً متواصلاً على طول فترات السنة الماليّة ذاتها فمن نسبة (٠.١٦) للفترة الأولى ارتفعت إلى (١.٤٨) للفترة الثانية إلى (٣.٠٨) للفترة الثالثة ومن ثم إلى نسبة (٣.٩٦) للفترة الرابعة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م، وكذلك مؤشر العائد على الموجودات فيلاحظ أن قيمه قد أخذت بالارتفاع على طول فترات السنة الماليّة فمن قيمة (٠.٠٢) للفترة الأولى إلى (٠.٤٢) للفترة الثانية إلى قيمة (٠.٧٤) للفترة الثالثة وأخيراً إلى قيمة (٣.٠٦) للفترة الماليّة الرابعة، في حين أن مؤشر العائد على حقوق المساهمين العاديين

فيُلاحظ أنَّه وبالرغم من التَّغير نحو الأفضل بالانتقال من الفترة الأولى إلى الثانية عندما حصدت تلك الفترات القيم التالية على التوالي (٠.٠٨) و(٦.٥٥) إلّا أنَّ قيم هذا العائد قد انخفضت في الفترة الثالثة لتصل إلى (٣.٥٣) ومن ثم واصلت الانخفاض إلى أن بلغت (١.٥٩) في نهاية السنة الماليَّة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م، أمَّا مؤشر القوة الايراديَّة فنراه قد حقق ارتفاعاً متواصلاً في قيمه، وذلك على طول السنة الماليَّة دون أي انخفاض يُذكر فمن قوة مقدارها (٢.٦٨%) للفترة الأولى إلى قوة مقدارها (٤٢.٥٤%) للفترة الثانية إلى قوة مقدارها (٧٤.٤٧%) للفترة الثالثة ومن ثم إلى قوة مقدارها (٣٠٦.٦٥%) في نهاية السنة الماليَّة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١م، وكذلك نشهد ذات الارتفاع في قيم مؤشر العائد على الاستثمار إذ أن قيم هذه المؤشر ارتفعت على طول فترات السنة الماليَّة فمن قيمة (٠.٠٢) للفترة الأولى إلى (٠.٢٢) للفترة الثانية ومن ثم إلى (٠.٥٠) للفترة الثالثة إلى أن وصلت القيمة مع نهاية السنة الماليَّة للعام ٢٠١٠م إلى قيمة مقدارها (٠.٦٨).

الجدول رقم (١٣):

القيم والنسب المئوية لعناصر ومتغيرات الدراسة للعام ٢٠١١م

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ٢٠١١/٣/٣١ ^(١)	الفترة الثانية المنتهية في ٢٠١١/٦/٣٠ ^(٢)	الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠١١/٩/٣٠ ^(٣)	الفترة الرابعة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ ^(٤)
أولاً: قيم العناصر:					
١	مجمّل الربح	١١.٣٢٢	١٤.٣٣٩	١٧.٥٧٥	١٨.٤٢٠
٢	صافي الإيرادات	١٩٨.٧٩٣	٢٠١.٢٨٠	٢٠٣.٥٩٦	٢٠٧.٦٢٩
٣	الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	٣.١٤٢	٢.٥٨٧	٢.٨٢٨	١١.٧٨٢
٤	صافي الربح بعد الضريبة	٣.٠٠٩	٢.٤٧٦	٢.٦٩٥	١٠.٨٤١
٥	جملة الموجودات	١.١١٩.٦٦٣	١.٠٨٧.٤٥٩	١.٠٨٧.٠٢٨	١.١١٨.٣٦٩
٦	توزيعات أسهم ممتازة	٩.٤٣٠	٩.٤٣٠	٩.٤٣٠	٩.٤٣٠
٧	جملة حقوق المساهمين العاديين	١٠٣.٧٣٢	١٠٣.٧٣٢	١٠٣.٧٣٢	١٠٣.٧٣٢
٨	معدل دوران الموجودات	١٧.٧٥%	١٨.٥٠%	١٨.٧٢%	١٨.٥٦%

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، المعلومات المالية المرحلية المكثفة للفترات المنتهية في ٣١ مارس،

٣٠ يونيو، ٣٠ سبتمبر، ٣١ ديسمبر ٢٠١١م، دولة الكويت، ٢٠١١م.

الرقم	العنصر	الفترة الأولى المنتهية في ٢٠١١/٣/٣١ ^(١)	الفترة الثانية المنتهية في ٢٠١١/٦/٣٠ ^(٢)	الفترة الثالثة المنتهية في ٢٠١١/٩/٣٠ ^(٣)	الفترة الرابعة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ ^(٤)
ثانياً: قيم المتغيرات %:					
١	نسبة مجمّل الربح	٥.٦٩	٧.١٢	٨.٦٣	٨.٨٧
٢	نسبة الربح التشغيلي	١.٥٨	١.٢٨	١.٣٨	٥.٦٧
٣	نسبة صافي الربح	١.٥١	١.٢٣	١.٣٢	٥.٢٢

٤	العائد على الموجودات	٠.٢٨	٠.٢٣	٠.٢٦	١.٠٥
٥	العائد على حقوق المساهمين العاديين	٦.١٨	٦.٧٠	٦.٤٩	١.٣٦
٦	القوة الايرادية	٢٨.٠٤	٢٣.٦٨	٢٥.٨٣	١٠٥.٢٣
٧	العائد على الاستثمار	٠.٢٦	٠.٢٢	٠.٢٤	٠.٩٦

(١) (٢) (٣) (٤) بنك الكويت الدولي، المعلومات المالية المرحلية المكثفة للفترات المنتهية في ٣١ مارس،

٣٠ يونيو، ٣٠ سبتمبر، ٣١ ديسمبر ٢٠١١م، دولة الكويت، ٢٠١١م.

يتضح لنا من الجدول رقم (١٣) أن نسبة مجمل الربح قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبها على طول فترات السنة المالية ٢٠١١م فمن نسبة (٥.٦٩) للفترة المالية الأولى إلى نسبة (٧.١٢) للفترة الثانية ومن ثم إلى (٨.٦٣) للفترة الثالثة إلى أن بلغت هذه النسبة للفترة الرابعة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م نسبة (٨.٨٧)، أما مؤشر نسبة الربح التشغيلي فعلى الرغم من الانخفاض الذي طرأ عليه في الفترة المالية الثانية عنها في الفترة الأولى، إلا أن هذه النسبة عاودت الارتفاع فمن (١.٢٨) للفترة الثانية إلى (١.٣٨) للفترة الثالثة إلى أن بلغت نسبة الربح التشغيلي في نهاية السنة المالية إلى (٥.٧٦)، أما مؤشر نسبة صافي الربح فهو أيضاً على الرغم من الانخفاض في قيمة في الفترة المالية الثانية عنها في الفترة الأولى، إلا أن نسبته قد شهدت ارتفاعاً بعد ذلك فمن نسبة (١.٢٣) للفترة الثانية ارتفعت إلى (١.٣٢) للفترة الثالثة إلى أن بلغت (٥.٢٢) في نهاية السنة المالية، وكذلك هو حال مؤشر العائد على الموجودات فقيم هذا المؤشر شهدت انخفاضاً في الفترة المالية الثانية (٠.٢٣) عنها في الفترة الأولى (٠.٢٨) إلا أن هذه القيم ارتفعت بعد الفترة الثانية لتصل إلى (٠.٢٦) في الفترة الثالثة وإلى (١.٠٥) للفترة الرابعة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م، في حين أن مؤشر العائد على حقوق المساهمين العاديين فقد شهدت قيمه انخفاضاً رغم الارتفاع الذي حقق في الفترة المالية الثانية عندما بلغ (٦.٧٠) عنه في الفترة الأولى (٦.١٨) إلا أن هذه القيمة انتكست فيما بعد فبلغت في الفترة الثالثة (٦.٤٩) وواصلت الانخفاض إلى أن بلغت (١.٣٦) في نهاية السنة المالية، أما مؤشر القوة الايرادية فقد انخفضت هذه القوة من (٢٨.٠٤%) في الفترة المالية الأولى إلى (٢٣.٦٨%) في الفترة الثانية، إلا أن هذه القوة ارتفعت في الفترة الثالثة لتصل إلى (٢٥.٨٦%) ومن ثم تضاعفت هذه القوة في الفترة الرابعة، لتصل إلى (١٠٥.٢٣%)، في حين أن مؤشر العائد على الاستثمار انخفضت نسبته، وعلى الرغم من انخفاض نسبته من (٠.٢٦) للفترة الأولى إلى (٠.٢٢) للفترة الثانية إلا أن قيمته أخذت بالارتفاع لتبلغ في الفترة المالية الثالثة المنتهية في ٢٠١١/٩/٣٠م إلى (٠.٢٤) ومن ثم واصلت الارتفاع لتبلغ (٠.٩٦) للفترة المالية الرابعة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م.